الأسس الفلسفية لمفهوم الدولة
عنـــد كل مـــــن
أفلاطـــون وأرسطـــــو

د/ عبيـــر فتـح اللّه الربـاط
مدرس بـكلية الآداب
جامعة بـنـها

الاسس الفلسفية لمفهوم الدولة
عند كل من افلاطون وارسطو

مقدمة :

المبحث الاول : الاسس الفلسفية لمفهوم الدولة
عند كل من : افلاطون وأرسطو

المبحث الثانى : الاسس الفلسفية لمفهوم الدولة عند أرسطو

خاتمــة :

مقدمة :

تعد الدولة هي الموضوع الرئيسي الذى يتناوله علم السياسة بالدراسة والتحليل، ومع أن هناك اتفاقاً يكاد يكون عاماً بين الباحثين على أن الهدف من علم السياسة هو صياغة نظرية الدولة، إلا أن الجدير بالملاحظة هو تباين الآراء حول مفهوم الدولة ذاته.

وبالرجوع إلى القواميس والمعاجم المتخصصة في الفلسفة والسياسة نجد أن مفهوم الدولة (L) Status / (F) Etat / (E) State هو تنظيم سياسي يكفل حماية القانون وتأمين النظام لجماعة من الناس تعيش على أرض معينة بصفة دائمة .[1]

وأيضاً الدولة State هي مجتمع منظم له حكومة مستقلة.[2]

ويذهب البعض إلى أن نيقولا ميكافيللي (أديب ومفكر وسياسي إيطالي ولد في فلورنسا وعاش ما بين عامي 1469 – 1527 من أهم مؤلفاته كتاب .الأمير) يعد من أول من أدخل مصطلح الدولة إلى الدراسات السياسية، إذ حدد مفهوم الدولة في كتابة الأمير The prince بقوله "الدولة هي كافة القوى التي من شأنها أن تمارس سلطة الأفراد، وتسمي دولاً وهي إما أن تكون ملكية أو جمهورية".[3]

([1]) د0/ عبد المنعم الحفني. المعجم الفلسفي. الدار الشرقية للنشر والتوزيع القاهرة1990 باب الدال ، مادة دولة ص 123 .

([2]) د0/ مراد وهبة. المعجم الفلسفي . دار مأمون للطباعة والنشر ط3 القاهرة 1979باب الدال، مادة دولة . ص 198 .

([3]) د0/ نيقولا ميكافيللي – الأمير – نقلاً عن إيرنس باركر: النظرية السياسية عند اليونان ترجمة لويس إسكندر، راجعة د/ محمد سليم سالم، مؤسسة سجل العرب القاهرة، د.ت ص32

ويرى جان بودان (قانوني وسياسي فرنسي عاش ما بين 1530–1596 ميلادية من أشهر كتبه " ستة كتب عن الدولة " وضعه عام 1576 أن سلطة الدولة ترجع إلى سلطة الأب القبلي ويعرف الدولة بأنها اتحاد عدد من الأسرات تحت سلطة حاكم ذى سيادة وفي القرن السابع عشر اعتبر فلاسفة العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو) أن السلطة السياسية يجب أن تعبر عن إرادة الشعب، وتعتبر الدولة في الماركسية هي التنظيم السياسي للطبقة السائدة في الاقتصاد، ويؤرخون لظهورها بانقسام المجتمع إلى طبقات، ويقوم تشكيلها على الجهاز الحاكم المزود بالجيش والبوليس والسجون، وفي المجتمع القائم على الملكية تكون الدولة أداة القمع في يد الطبقة المستغلة [4]حقيقة لا يعرف تاريخ التفكير السياسي أو الفلسفة السياسية موضوعاً كثر حوله الجدل واحتدم الخلاف مثل موضوع الدولة، فالنظريات التي تعالج هذا الموضوع كثيرة، متباينة وهي على كثرتها وتباينها لا تصل إلى قرار قاطع يمكن الوقوف عنده، والركون إليه وما ذلك إلا لأن الدولة تتكون من عناصر مادية ملموسة(السكان والإقليم والحكومة) .

ومع ذلك تصبح في النهاية كائناً معنوياً يجل إدراكه على الحواس[5].

أما الدولة في العصر اليوناني، وخاصة الهللينى أفلاطون وأرسطو وهو موضوع بحثنا فكان اليونانيون يعدون المشاركة في الحياة السياسية مزية للرجل الحر، إنها تميزه عن البرابرة وترفعه عنهم (وهو الأجانب – غير اليوناني) كما أنه ما من شعب شغل، بالسياسة مثل اليونانيين الذين حققوا– أوحاولوا تحقيق– جميع أنواع الدساتير الممكنة والتي يمكن تصورها، ولم

([4]) د0/ عبدالمنعم الحفني . المرجع السابق باب الدال، مادة دولة ص123 .

([5]) عبد الفتاح حسنين العدوى. الديمقراطية وفكرة الدولة . سلسلة الألف كتاب (532) الإدارة العامة للثقافة وزارة التعليم العالي القاهرة 1964 ص42 .

يرضهم هذا، فكانوا الوحيدين بين شعوب العصر القديم الذين نجحوا في وضع قواعد للفلسفة السياسية [6]. والحقيقة هي أن اليونان القديمة لم تعرف قيام دولة بالمعني المفهوم (والذى سبق عرضه في بداية التمهيد) ولا حكومة كتلك التي نعرفها ولو في شكلها الأولي، بل كانت هناك عدة مئات من المدن اليونانية المستقلة، أى ما يمكن تسميته "دولة – المدينة" City-State وكانت أثينا المدينة الأكبر والأكثر شهرة، وفي عام 507 قبل الميلاد، بدأ الآثينيون نظام الحكومة الشعبية " الإكليزيا" الذى إستمر قرابة القرنين من الزمان حتى أتى المقدونيون في عام 321ق.م ومن بعدهم جاء الرومان ليفرضوا سلطتهم على أثينا[7].

ومن هنا جاء بحثنا بعنوان الأسس الفلسفية لمفهوم الدولة أى دولة المدينة عند اليونان، أفلاطون وأرسطو نموذجاً. فالبحث يعد دراسة تحليلة مقارنة بين مفهوم الدولة وأركانها ووظيفتها عند أفلاطون وبين مفهوم الدولة عند أرسطو والأصل في قيامها، وتدور إشكالية البحث حول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل اتفق كل من أفلاطون وأرسطو في الغاية من وجود الدولة؟
- هل أتفق كل من أفلاطون وأرسطو في تحديد العلاقة بين الفرد والدولة؟
- هل قامت دولة افلاطون على ما هو مطلق (المثل) أم اعتمدت على النسبية المتغيرة سواء في الحكومات أو حالة الشعب ؟

([6]) الكسندر كوارية مدخل لقراءة أفلاطون. ترجمة عبد المجيد أبو النجا، مراجعة د/ أحمد فؤاد الأهواني الدار المصرية للتأليف والترجمة 0د.ت هامش (1) ص 97

([7]) د0/ رفعت السعيد . الديمقراطية والتعددية دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق سلسلة الفكر مكتبة الأسرة القاهرة 2005 ص ص 59 – 60 .

- هل اعتمدت دولة أفلاطون على طابعه التوفيقي بين المحسوس والمعقول؟
- هل وافق أرسطو على دولة أفلاطون وربطه الأخلاق بالسياسة ؟

وقد قسمت الباحثة هذا البحث إلى مبحثين:

خصصت المبحث الأول لدراسة الأسس الفلسفية لمفهوم الدولة عند أفلاطون .

وخصصت المبحث الثاني لدراسة الأسس الفلسفية لمفهوم الدولة عند أرسطو.

أولاً : الأسس الفلسفية لمفهوم الدولة عند أفلاطون :

ظهر قبل أفلاطون بأمد طويل مفكرون يونانيون وحكام يونانيون ألهموا الرغبة في إصلاح الدولة، وتوفرت لديهم حكمة سياسية عميقة، حتى وصف صولون المشرع الأثينى في القرن السادس قبل الميلاد بأنه "خالق الحضارة السياسية الأيثنية" [8].

وأعتبرت تشريعات صولون السياسية أساساً لكل تشريع أثيني بعد ذلك، وكثر الرجوع إليها والإستشهاد بها وخاصة في ظروف الأزمات، ومن وجهة نظر سياسية، أعتبرت نقطة تحول في تاريخ أثينا السياسي من حكم الأقلية إلى الديمقراطية، وكان صولون نفسه شديد الإعتداد بما حققه بأسلوب دستورى، وليس عن طريق الثورة واستخدام العنف، وقد أكد هذه الأفكار في أكثر من قصيدة بقوله:

" لا أجد متعة في تحقيق أى شئ " .
بأسلوب العنف الذى يصطنعه حكم الطغاة .
ولايرضيني أن يتساوى النبيل والوضيع .
في نصيبه من أرض الآباء السوداء [9].

وعلى الرغم مما قدمه صولون ومن بعده كليستنيس وعزمه على إقامة نظام سياسي يحقق حكم الشعب أو الديمقراطية. إلا أن أفلاطون يعد أول من عرض "نظرية" في الدولة، لم تظهر في صورة معرفة بوقائع متعددة ومتنوعة ولكنها بدت في صورة نسق فكرى متماسك، وكانت المشكلات السياسية في القرن الخامس قبل الميلاد هي المحور الذى تركز عليه الإهتمام الفكري.

([8]) أرنست كاسيرر. الدولة والأسطورة. ترجمة د/ أحمد حمدى محمود، مراجعة أحمد خاكي. الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة 1975 ص 99.

([9]) د/ مصطفي العبادي. ديمقطراطية الأثينيين – مقال عالم الفكر. وزارة الإعلام . الكويت المجلد الثاني والعشرون . العدد الثاني 1993 . ص 68 .

وإزداد معنى الحكمة اقتراباً من الحكمة السياسية واعتبر كل السوفسطائيين المشهورين مذاهبهم هي أفضل المسائل، بل وبدت لهم مدخلاً لاغنى عنه للحياة السياسية، ولكن أفلاطون لم يعن بالبحث عن أفضل دولة، ولكنه اهتم بالدولة المثالية. [10].

ولم تكن الدولة المثالية هي نهاية المطاف في الفكر الأفلاطوني، وذلك لأن محاورة القوانين التي تعد آخر ما كتب أفلاطون تشير إلى نوع آخرمن الدولة التي عرضها أفلاطون في مطلع شبابه في محاورة الجمهورية.

فهناك مفهومين للدولة في فكر أفلاطون الفلسفي السياسي أحدهما في محاورة الجمهورية وكان ذلك في صدر شبابه، وقد أطلق عليها الدولة المثالية، والآخر في محاورتي السياسي والقوانين.

وكان ذلك في شيخوخته، وهما آخر ما وصلت إليه تأملاته الفلسفية والسياسية بشأن مفهوم الدولة، ويمكن أن تمثل هذه التأملات السياسية فكرة ثانية لمفهوم الدولة، تلى الدولة المثالية التي بسطها في محاوراته الأولي، كما يمكن إعتبارها الدولة المختلطة أو الدولة المتوازنة . [11].

لقد بدأت فلسفة أفلاطون السياسية تتبلور في صورتها الأكثر نضجاً عبر ثلاث محاورات هي "الجمهورية" و " السياسي" والقوانين" ولا شك أن تطوراً كبيراً في فلسفته السياسية قد حدث من المحاورة الأولي حتى الأخيرة، فقد رسم في الأولي معالم مدينته المثالية الفاضلة، وفي الثالثة معالم دولة تالية لها في الأفضلية أما السياسي فقد كانت استكمالاً لبحث بعض القضايا التي

([10]) أرنست كاسيرر. المرجع السابق ص ص س100 – 101 .

([11]) د0/ إبراهيم درويش. علم السياسة. دار النهضة العربية .القاهرة 1975ص4.

أثيرت في المحاورة الأولي مما مهد للتغيير الذى طرأ على فكر أفلاطون السياسي في المحاورة الأخيرة. [12].

ولكي يستوفي هذا البحث عناصره، علينا أن نبحث عن مفهوم الدولة وأصلها في محاورات أفلاطون الثلاث معتمدين على تطوره الفكري.

1- الدولة في محاورة الجمهورية :

عندما كتب أفلاطون محاورة الجمهورية أراد أن يسير على المنهج العلمي، وأن تكون نظريته صورة لدولة مثالية، لا أن يقتصر على وصف دولة قائمة بالفعل، وأن يصور المدينة الفاضلة (يوتوبيا – utopia) ليس على أنها قصة يهفو إليها الخيال، ولكنه أراد بهذا التصوير أن يكون بداية حملة علمية على "مثال الخير" فكان على السياسي أن يعرف ما الخير، وما يلزم لخلق دولة صالحة، وأن يعرف ماهية الدولة، لا في أشكالها العارضة، بل كما هي في صميمها أو جوهرها. فدولة أفلاطون يجب أن تكون "الدولة بالذات" أى الدولة المثالية أو النموذجية لجميع الدول، ولم يكن وصف أفلاطون لنظم الدول القائمة فعلاً لكي يحقق غرضه، فموضوع محاورة الجمهورية هو الطبيعة العامة للدول كنوع أو نموذج معين للحكم . [13].

أ- أسس قيام الدولة عند أفلاطون :

([12]) د0/ مصطفي النشار . تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي. ج2 دار قباء للطباعة والنشر. القاهرة 2000 ص 264 .

([13]) جورج هـ . سباين . تطور الفكر السياسي. الكتاب الأول. ترجمة حسن جلال العروسي. تصدير د/ عبدالرزاق السنهوري . مراجعة وتقديم د/ عثمان خليل عثمان . دار المعارف ط 4 القاهرة 1971 ص 57 .

ذهب أفلاطون إلى أن الدولة تنبعث من احتياجات البشر، إذ يعجز الفرد عن إشباع احتياجاته الذاتية، وبالتالي فإن علاقة القرى الجغرافية لا تكفي لقيام الدولة، كما لا يتأتي قيامها بسبب الانتماء العنصرى، فإن كثيراً من الدول تتألف من عناصر متباينة.

ولكن رأى أفلاطون في التبعية الإقتصادية المتبادلة، الرباط الذى يؤلف ويوجد بين الأفراد في دولة، وينشأ هذا الرباط من طاقة الفرد المحدودة على كفاية رغباته الذاتية، علاوة على التنوع الطبيعي لقدرات الأفراد الآخرين: ويقضى الرأى الأفلاطوني بخصوص أسس قيام الدولة إلى نتيجتين أساسيتين وهما:

أولاً : ما يتصل بطبيعة الدولة، فالدولة عنده هي نظام إقتصادى محض قائم على احتياجات الإنسان المادية، ونظام تقسيم العمل الذى يهدف لإشباع رغبات أفرادها.

ثانياً: ما يتصل بطبيعة الفرد، وهو فضيلة الإنسان،أو على الأقل ذلك الجزء الذى يطلق علية اسم العدالة . [14].

لقد إدرك أفلاطون الضرورة الطبيعية للاجتماع البشرى كأصل تعتمد عليه نشأة المجتمعات السياسية أو كأصل الدولة، فالدولة لا تنشأ إلا لتلبية تلك الحاجات الفطرية للإنسان الفرد، ومن ثم كان اجتماعه بغيره من البشر مسألة تفرضها ضرورة تلبية هذه الحاجات المادية والمعنوية التي لا يستطيع أن يلبيها بنفسه لنفسه. [15].

([14]) فؤاد محمد شبل . الفكر السياسي- دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية، الجزء الأول الهيئة المصرية للكتاب 1974ص 104 . وايضاً
- Nickolas pappas,plato and the Republic, New fetter lane London,1995, p136 .

([15])د0/ مصطفي النشار. المرجع السابق ج2 .ص268

وفي محاورة الجمهورية يؤكد أفلاطون أنه ليس هناك أصلاً آخر لقيام الدولة غير الحاجة "فلما كانت حاجاتنا عديدة، ومادام من الضرورى وجود أشخاص عديدين للوفاء بها، فإن المرء يستعين بشخص من أجل غرض من أغراضه، وبغيره من أجل تحقيق غرض آخر، وهكذا. وعندما يتجمع أولئك الشركاء الذين يساعد بعضهم بعضاً في إقليم واحد نسمي مجموع السكان دولة.....

ولا شك أن الأساس الحقيقي للدولة هو الحاجة .....

وأول الحاجات وأعظمها هي المأكل، لأنه شرط الحياة والوجود.

وثانيها . المسكن

وثالثها . الملبس وما شابهه . [16].

وبعد ذلك يستطرد افلاطون في تحديده لأسس قيام دولة المدينة المتكاملة، فيقول إنه لكي تفى مدينتنا بحاجاتها المتعددة، فلا ينبغي أن يكون أحد الناس زارعاً، والآخر نساجاً، بل يجب أن نضيف إلى ذلك حذاء، وصانعاً آخر للوفاء بالحاجات المادية وأيضاً سوف يسهم النجارون والحدادون وغيرهم من الصناع في دولتنا الصغيرة،حتى تبدأ في النمو.

ولن تكون دولتنا كبيرة بالقدر الكافي حتى لو أضفنا رعاة البقر والأغنام وغيرها، لكي يجد زراعنا ثيران تحرث، وبناؤونا وزراعنا ماشية تجر، وسراجونا ونساجونا صوفاً وجلداً. [17].

ولابد أيضاً من وجود فئة آخرى من المواطنين يجلبون ما يلزمها من المدن الآخرى وإذا ما راح هذا التاجر إلى البلد الآخر وهو خالي الوفاض دون أن

([16]) أفلاطون . الجمهورية . ترجمة ودراسة د/ فؤاد زكريا الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة 1974 فقرة 369 .

([17])نفس المصدر فقرة 370 .

يأخذ معه شيئاً مما يحتاج إليه أولئك الذين سيلبون مطالبه، فلا شك في انه سيعود خالي الوفاض أيضاً. (دعوة أفلاطون للتبادل الإقتصادى ورفض التبعية الإقتصادية) وأيضاً لابد ألا تقتصر الدولة على إنتاج ما يكفيها في الداخل فحسب، بل يجب أن يبلغ أنتاجها في الكم والكيف حداً يكفي معه لتلبية حاجات أولئك الذين يمدونها بحاجاتها.

والدولة في حاجة إلى فئة أخرى ممن يعملون في الدولة، فئة لا يكاد يسمح لها مستواها العقلي بالأندماج في الجماعة، غير أنها قادرة بفضل قوتها الجسمية الهائلة على أشق الأعمال، فأفرادها يبيعون قوتهم الجسمية، ويتلقون أجراً عن جهودهم، ويسمون بالأجيرين. [18].

ب- عدالة الدولة عند أفلاطون :

لم يقبل أفلاطون أن هناك أخلاقاً للفرد وأخلاقاً أخرى للدولة، فالدولة مؤلفة من افراد وهي توجد لقيادة الحياة الصالحة وهناك قانون أخلاقي مطلق يحكم جميع البشر وكل الدولة، أما المنفعة أو المصلحة فلابد أن تنحنى وتركع أمام الحق، ولم ينظر أفلاطون للدولة على أنها شخص أو كائن حي يمكن، أو ينبغي لها أن تتطور دون قيد أو كابح، ودون أدنى اهتمام بالقانون الأخلاقي: وليست هي الحكم في أمر الحق والباطل أو الصواب والخطأ . [19].ويبدأ أفلاطون في محاورة الجمهورية بتحديد عدالة الدولة أولاً، لأنها تكون أكبر، ويمكن تمييزها بسهولة أكبر. [20].

([18])نفس المصدر فقرة 371 .

([19]) فردريك كوبلستون . تاريخ الفلسفة. المجلد الأول (اليونان وروما) ترجمة د/ إمام عبد الفتاح إمام المجلس الأعلى للثقافة . القاهرة 2002 ص310

([20]) John Burnet, Greek philosophy. From thales to plato, macmillan Newyork,1964, p,179.

ويأخذ أفلاطون بنظرية في العدالة تعتمد على فكرة التخصص في السياسة، بحسب المواهب التي خصت الطبيعة بها طبقات المجتمع، وبحسب ما وهبتهم الطبيعة من ميزات. [21]. ويطبق أفلاطون نظريته الأخلاقية على دولة المدينة، إذ أن الدولة أو المدينة الصالحة عنده يجب أن تكون حكيمة شجاعة عفيفة عادلة، ومن هنا تصبح السياسة عند أفلاطون أخلاقاً موسعة، وكما تحتوى نفس الإنسان على ثلاثة نفوس جزئية، فإن المجتمع يتكون أيضاً من ثلاث طبقات، وإن كان ذلك لا يقضى على وحدته، فعدالة الدولة تقوم على الاتساق بين طبقات المجتمع الثلاث دون ما تدخل من طبقة في شئون الطبقة أو الطبقتين الأخريتين. [22].

وتوجد شجاعة الدولة بين الأعوان بوصفهم المؤهلين بدنياً لحماية المدينة ولا يوجد إعتدال الدولة في طبقة معينة بل في كيفية تحديد العلاقة بين طبقة وأخرى، ويصف أفلاطون الإعتدال بأنه ضبط النفس أو السيطرة عليها، وهو ما يعنى أن الجزء الأفضل من صفات طبقة معينة يحكم الجزء الأسوأ فيها ، ولذلك فإن الدولة تكون معتدلة عندما يسود الجزء الأكثر حكمة، ويسيطر على بقية الأجزاء، وبطبيعة الحال لابد أن تكون لدى الطبقات الأدنى إرادة في أن يحكمها الحكام، والدولة لا تكون عادلة إذا كان هناك نزاع دائم بين الأعوان والصناع من جهة والحكام من جهة أخرى، وعلى هذا النحو تتحقق المدينة المعتدلة بفعل نوع من التوافق الطبيعي . [23].

([21]) د/ أميرة مطر. الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها . دار المعارف القاهرة 1988 ص 208 .

([22]) د/ على عبدالمعطي – فلسفة السياسة بين الفكرين الإسلامي والغربي دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1998 ص ص 28 – 29 .

([23])د/ مجدى كيلاني – الفلسفة اليونانية من منظور معاصر . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية 2005 ص 182 .

ويقول أفلاطون " إن كانت العدالة توجد في الفرد بوصفها فضيلة له، فإنها توجد أيضاً في الدولة. [24].

وكما أن كل فرد يتخصص في عمله اللائق به، كذلك كل طبقة تتخصص في عملها، ولا تحاول أن تزاول ما ليس من عملها. طبقة الحكام ليس لها أن تعمل، وطبقة العمال ليس لها أن تحكم، وطبقة الجند عليها أن تحارب فلا تحكم ولا تعمل، ويرجع فساد الدول إلى قيام الطبقات بغيرها ما أهلت له، واستيلاء طلاب المال أو السلطات أو الجهال على الحكم. [25].

فالعدالة تسود حين يهتم كل شخص بشئونه الخاصة، أى أن على كل إنسان أن يقوم بالعمل الذى يصلح له، دون أن يدخل نفسه في شئون الآخرين، وعلى هذا النحو تتم إدارة شئون المدينة كلها بسلاسة وكفاءة، وعند أفلاطون ترتبط عدالة الدولة وعدالة الفرد دون فارق بينهما بفكرة الإنسجام، لكي يعمل الكل بهدوء من خلال أداء كل جزء لعمله الصحيح. [26].

وينبغي أن تتحقق العدالة في الدولة، نظراً لأن أعظم أسباب كمال الدولة هو تلك الفضيلة التي تجعل كلاً من الأطفال والنساء والعبيد والأحرار والصناع والحاكمين والمحكومين يؤدى عمله دون أن يتدخل في عمل غيره، ومن ثم فإن المجتمع يفرض على كل فرد أن يسهم في كمال المدينة. [27].

([24])أفلاطون. الجمهورية . ف 368 .

([25])د/ أحمد فؤاد الأهواني . أفلاطون. دار المعارف.القاهرة 1991ص 138 .

([26]) برتراندرسل. حكمة الغرب. الجزء الأول . ترجمة د/ فؤاد ذكريا . عالم المعرفة. الكويت 1983 ص 121 .

([27]) أفلاطون . الجمهورية ف 433 نقلاً عن د/ مصطفي النشار . تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي ج م . ص 267 .

ويرى أفلاطون أنه لكي تكون الدولة موحدة، يجب أن يكون التعليم بالمثل موحداً، ولكي تكون عادلة وفاضلة، يجب أن تغرس مبادئ الفضيلة والعدالة في نفوس جميع أطفالها، وأن يكون هذا منذ نعومة أظافرهم. [28].

وشبه أفلاطون العدالة بالحد الفاصل بين ما هو مناسب أو غير مناسب للإنسان الذى ينظر إليها، كأقصى غاية يمكن أن يصل إليها، وليس لكونها شئ جيد في حد ذاته، ولن يستطيع الإنسان أن يمارس العدالة إذا أعتقد أن طريق الظلم سوف يوصله على مراده، وحتى الإنسان الفاضل نفسه سوف يهجر حياة العدالة إذا منح القوة الكاملة لأن يفعل ما يرغبه دون عقاب. [29].

وعلينا أن نؤكد على أنه لا يوجد فرق بين عدالة الدولة وعدالة الفرد عند أفلاطون وإذا كان أفلاطون قد تحدث في محاورة الجمهورية عن عدالة الدولة قبل عدالة الفرد وذلك لكي يسهل تعريف العدالة، وإنطلاقاً من ذلك فإن عدالة الفرد عند أفلاطون تتمثل في الإنسجام بين قوى النفس، وعدالة الدولة تتحقق في الإنسجام بين الطبقات التي يتألف منها المجتمع. [30].

جـ- طبقات الدولة عند أفلاطون :

تتألف الدولة المثالية عند أفلاطون من ثلاث طبقات كبرى وهي:

الطبقة الأولي: وهي أرفع الطبقات، وتمثل طبقة الحكام الفلاسفة الذين يوكل إليهم أمر الحكم وإدارة البلاد بالعقل والحكمة. [31].

([28]) الكسندر كواريه . مدخل لقراءة أفلاطون . ص 138 .

([29])R.H.S.Crass mam, plato today, oxford university,london.1959,p,69 .

([30])Richard kraut,introduction to the study of plato, cambridge university New york, 1997,p,98.

([31]) د0/ على عبد المعطى . المرجع السابق، ص 28 .

ويستند أفلاطون في محاورة الجمهورية على هذه الطبقة (طبقة الحكام الفلاسفة) بدلاً من الإعتماد على القانون، لأنه رأى أن القانون لا يهدف إلى توفير السعادة القصوى لفئة واحدة من المواطنين، وإنما يسعى إلى تحقيق السعادة في المدينة بأسرها، بأن يجمع بين المواطنين إما بالوعد وأما بالوعيد، ويدفعهم على المشاركة في الخدمات التي يتسني لكل فئة أن تؤديها للجماعة، وهو إذا كان يعنى بتكوين مواطنين كهؤلاء في الدولة.

فليس هدفه من ذلك هو أن يدعهم يوجهون نشاطهم كيفما شاءوا، وإنما أن يجعلهم يسهمون في دعم وحدة الجماعة.

ويعرض أفلاطون لأسباب أرغام الفلاسفة (ليس أى فيلسوف) على رعاية بقية المواطنين وقيادتهم فيقول "أنه لأمر طبيعي في الدول الأخرى ألا يسهم أولئك الذين ارتقوا حتى وصلوا إلى مرتبة الفلسفة بنصيبهم في شئون السياسة، إذ أنهم قد ربوا أنفسهم بأنفسهم، رغما عن حكوماتهم، فإذا ما ترى المرء بنفسه ولم يعد يدين بطعامه لأحد، فمن العدل أن يأبي رد هذا الجميل لأى كائن، أما أنتم فقد تعهدناكم بالرعاية من أجل صالح الدولة ومن أجل صالحكم أيضاً، حتى تكونوا بمثابة الحكام وملوك النحل في الخلية، وربيناكم تربية أصلح وأكمل من تربية الفلاسفة الآخرين، وجعلناكم أقدر منهم على الجمع بين الفلسفة والسياسة، فعليكم أن تهبطوا إلى حيث يقيم بقية المواطنين، وأن تعودوا أعينكم رؤية الظلام، إذ أنكم متى اعتدتم الظلام أمكنكم أن تبصروا فيه على نحو أفضل ألف مرة مما يبصر فيه الآخرون، وستعرضون كل صورة في الظلام وتعلمون ما تمثله، لأنكم شاهدتم الأصول الحقيقية للجمال والعدل والخير، والدولة لا تكون خير الدول وأصلحها حكماً

إلا إذا تولي زمام الأمر فيها أزهد الناس في الحكم وهم: الحكام الفلاسفة. [32].

أما الطبقة الثانية: فهي طبقة الجند أو المحاربين، ويكلف أفراد هذه الطبقة بالدفاع عن الدولة من الناحيتين الداخلية والخارجية وينبغي لهم أن يتحلوا بالشجاعة في الدرجة الأولى. [33].

ويوجد تقسيم آخر لطبقات الدولة المثالية عند أفلاطون، فيرى فردريك كوبلستون أن الدولة المثالية عند أفلاطون تتألف من ثلاث طبقات كبرى، باستثناء طبقة العبيد التي هي أكبر قليلاً، وهم طبقة الحرفيين في القاع تعلوهم طبقة العسكريين والمساعدين ثم طبقة الحراس في القمة.

وعلى الرغم من أن طبقة المساعدين تشغل مركزاً أكثر شرفاً من طبقة الحرفيين، فإنه ينبغي أن لا يكونوا حيوانات شرسة. يفترسون من هم أقل منهم، وحتى عندما يكونون أكثر قوة من مواطنيهم فينبغي أن يكونا حلفاء وأصدقاء لهم ، ولذلك فمن الضروري للغاية التأكد من أنهم حصلوا على التربية الصحيحة وأسلوب الحياة المناسب .

ويقول أفلاطون إنه يجب أن لا يمتلكوا ملكية خاصة بهم بل أن يتلقوا كل ما يحتاجون إليه من إخوانهم المواطنين، وأن يعيشوا حياة مشتركة كما يعيش الجنود في المعسكرات فلا يمسكون. أو يلمسون ذهباً ولا فضة، وفي ذلك سيكون خلاصهم، وخلاص الدولة فهم عندما يبدأون في تجميع الثروة أو الملكية الخاصة، فسرعان ما يتحولون إلى طغاة. [34].

([32]) أفلاطون الجمهورية ف 520 .

([33]) د/ على عبدالمعطي المرجع السابق ص 29 .

([34]) فردريك كوبلستون . تاريخ الفلسفة . المجلد الأول . ص 315 .
وأنظر نص أفلاطون . محاورة الجمهورية . ف 414 .

يبدوأن هذا التقسيم لا يختلف عن التقسيم الأفلاطوني الوارد في محاورة الجمهورية وذلك لأن كوبلستون هنا يقصد بالحراس، الملوك الفلاسفة أوالحاكم الفيلسوف فحراس المدينة الأفلاطونية هم الذين يوكل إليهم أمر حماية المدينة، والحراس بالمعنى الحقيقي هم الملوك الفلاسفة، مثلهم مثل أتباعهم العسكريين والمدنيين، ليسوا سوى خدام للمدينة، وهبوا حياتهم للدفاع عنها والمحافظة على الخير العام، إنهم ليسوا شيئاً آخر. [35].

والحراس يشكلون الجيش الدائم للمدينة، الجيش الدائم للنظام والخير، ومن أجل ذلك فهم يعيشون في حالة تعبئة دائمة، في مساكن خاصة تقع خارج بيوت المواطنين الآخرين، وليس لديهم، أى لا يمكن ولا يجب أن يكون لديهم، أى اهتمام إلا بالمدينة بأكملها، ولا أى عاطفة إلا عاطفة خيرها، ولا أى حب إلا حب المدينة،ومن أجل هذا ليس لهم أسرة ولا بيت ولا أى ملك خاص وخوفاً من أن يحيق بهم الفساد وحب التملك المرزول له سلطان على قلوب البشر فإن أفلاطون لا يمنعهم عن تملك الذهب والفضة فحسب، بل من تداولهما أيضاً. فالمدينة تتكفل بغذائهم وكسائهم وسلاحهم، أما غير ذلك فأمره مشاع بينهم حتى النساء – فبين الحراس رجالاً كانوا أونساء، لا يوجد زواج دائم. [36].

أما الطبقة الثالثة : وهي أدنى الطبقات، ويمثلها الصناع والتجار والزراع، فهي تضم عامة الشعب، ويوكل إلى أفرادها أمر الإنتاج والسهر على تأمين

([35])الكسندر كوارية. مدخل لقراءة أفلاطون . ص 150 .

([36])نفس المرجع ص 151 : 153 . وأيضاً

AE.Taloy, The mind of plato, paperbacks,the university of michigon, press, 1960,p,107.

الحياة النباتية والحيوانية، والعفة هي الفضيلة الأولي التي ينبغى أن يتحلي بها هؤلاء الأفراد. [37].

ويبعد أفلاطون طبقات الشعب المنتجة عن التدخل في توجيه سياسة الدولة ويقصرها على طبقة أرستقراطية لها كل الفضائل والامتيازات بحكم الطبيعة، ويذهب أفلاطون في تأكيد الفصل بين طبقات المجتمع والتمييز بينها إلى حد تفضيل إشاعة كذبة يرى أنها ضرورية وحيوية لكي تلتزم كل طبقة من طبقات المجتمع بحدودها عن اقتناع حيث يقول :

لقد تحدثنا منذ برهة عن بعض الأكاذيب الضرورية، ولننظر كيف يمكن أن نعلم الحكام والمواطنين هذه الأكذوبة. أنها أكذوبة فينيقية قديمة رددها الشعراء، ولكنها لم تشع بيننا في هذه الأيام، ولذلك سيكون من الصعب أقناع الناس بها، غير انني سوف احاول أن أقنع بها الحكام أولاً ثم باقي المواطنين ... سوف أخبرهم أنهم جميعاً قد ولدوا من الأرض فهي أمهم وعليهم حمايتها والدفاع عنها، وعليهم أن يعدوا بعضهم البعض أخوة، ولكن إلاله الذى خلقهم قد خلط معدن بعضهم بالذهب ليهيؤهم ويعدهم للحكم وهؤلاء هم أثمن الجميع، أما من أعدهم للحراسة والحرب فقد خلط معدنهم بالفضة، أما الباقي ممن أعدهم للصناعة والزراعة فقد خلط طبيعتهم بالبرونز، وسوف يرث الأولاد معدن آبائهم في الغالب .

ولكن قد يحدث أيضاً أن يولد نسل من فضة لسلف من الذهب أو نسل من ذهب لسلف من فضة أو تغييرات مماثلة في المعادن الأخرى، لذلك فقد فرض الإله على الحكام خاصة أن يعنوا بالمحافظة على نسلهم، وأن يراقبوا بحذر كبير المعدن الغالب على نفوسهم بحيث لو حدث أن امتزج معدن

([37]) د0/ على عبدالمعطي المرجع السابق ص 29 .

أبنائهم بالبرونز أو الحديد فعليهم ألا تأخذهم بهم شفقة، وأن يطبقوا عليهم العدالة فينزلوهم إلى طبقة الصناع والزراع، أما إن وجد بين أبناء الصناع والزراع من يكشف عن طبيعة الذهب أو الفضة، فلسوف يرتفع إلى منزلة الجند أو الحكام، ذلك لأن هناك نبوءة تقول أن الدولة تغني إن حكمها البرونز أو الحديد. [38].

وهنا نجد تأثر أفلاطون بالشاعر هزيود الذى قال هذه الأسطورة بالنص في أثناء حديثة عن أجيال البشرية منذ ولادتها، قائلاً بالجيل الذهبي (الآلهة) والجيل الفضي، والجيل الحديدى أدنى الأجيال وأحقرها، وعلى يديه تنهار الدولة إذا أمسك بزمامها. [39].

وعندما لاحظ أفلاطون أن هناك كثيراً من المدن تنحرف عن الطريق السوى حاول البحث عن أسباب الفساد السياسي والاجتماعى وبدا له أن ذلك يرجع إلى القصور في تكوين العناصر الضرورية لقيام الدولة، ولذلك رأى أن من الضرورى أن نزيد من العناية بطبقتي الحراس والجند لأنهما أهم طبقتين في المجتمع. [40]. ويعد النظام الطبقي عند أفلاطون هو أساس تحقق العدالة في بناء الدولة المثالية، ولم يقصد أفلاطون وضع نظام طبقي صارم ومتحجر، ولكنه حاول بناء دولته المثالية على أساس أقتصادى سليم ومتوازن يقوم على تبادل المنافع بين طبقات الدولة وأفرادها بحيث يحل هذا التبادل للمنافع. مادية كانت أو معنوية– محل الفردية الأنانية التي يريد كل

([38]) أفلاطون . الجمهورية . ف 414 – 415 .
نقلاً عن د/ أميرة مطر الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها . ص ص 208 – 209 .

([39]) T.A, Sinclair, Ahistory of Greek political thought, Rout ledge and kegan paul, london,1967,p,156 .

([40])A.H.Armstrong,Anintroduction to Ancient philosophy,london 1977,p,(61).

فرد في إطارها أن يقوم بعمل كل شئ دون أن يتخصص في شئ بعينة فيتقنه. [41].

وعن علاقة طبقات الدولة بالعدالة يقول أفلاطون"إن القدرة على أداء المهمة التي يفرضها المجتمع على كل فرد تقف في أسهامها في كمال المدينة على قدم المساواة مع الحكمة والاعتدال والشجاعة، ومن الخطر الوبيل على الدولة أن يتبادل النجار والحذاء حرفتيهما، أو أن يتبادلا أدواتهما وأجورهما، أو أن يصر شخص واحد على القيام بالحرفتين معاً، فيتبادل الناس على هذا النحو كل الحرف، وعلى ذلك، فالتعدى على وظائف الغير، والخلط بين الطبقات الثلاث يجر على الدولة أوخم العواقب، بحيث أن المرء لا يعدو الصواب إذ عد ذلك جريمة، أما إذا اقتصرت كل من الطوائف الثلاث الصناع والمحاربين والحكام على مجالها الخاص، وتولت كل منها العمل الذى يلائمها في الدولة، فيكون هذا هو العدل، وهو ما يجعل الدولة عادلة . [42].

ويشبه أفلاطون الطبقات الثلاثة للدولة بالعلاقة بين أجزاء الجسم، وسيطرة العقل على القوتين الغضبية والشهوانية، مؤكداً أن الدولة تستمد صفاتها من أفرادها . [43].

ويقول أفلاطون " ينبغي علينا أن نسلم بان نفس العناصر والصفات التي تظهر في الدولة، تتمثل في كل فرد منها أيضاً، ذلك لأن الدولة لا تستمد هذه الصفات إلا منا، ومن المحال أن يتخيل المرء أن صفة الإندفاع التي نلمسها في الدول المشهورة بالعنف، كدولة التراقيين وشعوب الشمال عامة،

([41]) د0/مصطفي النشار المرجع السابق ص 259 .

([42]) أفلاطون الجمهورية ف 434 .

([43]) Sinclar, Ahistory of Greek political thought,P,105

أو صفة الميل إلى العلم التي نلمسها في بلدنا هذا (أثينا) أوحب المال الذى يعد الصفة الأولي للفينيقيين وسكان مصر .[44]

ويرى أفلاطون أن الملوك الفلاسفة يمثلون العلم النظرى، أما الحراس الآخرون مساعدوهم ومعاونوهم، فلا يصلون إلى هذه الدرجة، وميدانهم الخاص هو العقل والتفكير المنطقي والتحليل والتركيب، وأما المواطنون العاديون فإنهم يرضون بمايبثه فيهم العلماء من إيمان وظن صادق.[45]

د- نظام الحكم في دولة أفلاطون :

قدم أفلاطون في محاورة الجمهورية نظاماً لدولته المثالية، أول ما يتميز به هذا النظام أن يشبه الدولة بالجسم العضوى، الرأس فيه ترمز لطبقة الحكام، لها القيادة والسيطرة على باقي الأعضاء، والفرد فيه كالأصبع أو أى عضو آخر ينفذ ما يمليه الرأس من تعليمات وتتصف دولة أفلاطون بأنها دولة كلية شمولية، اى أن الدولة ليست مجرد مجموع أفرادها، كما أن الجسم الإنساني ليس مجرد مجموع أعضائه، وإنما هي كيان يعلو على مجموع الأجزاء.[46]

إن حكومة الفلاسفة هي الحكومة المثالية للدولة القائمة على مثال العدالة، لأن الفلاسفة الذين تربوا أو تعلموا لن يكون لهم من هدف يسعون إلى تحقيقه إلا تحقيق العدالة بين المواطنين في الدولة، وتكريس كل وقتهم وجهدهم في خدمة هؤلاء المواطنين، إذ أنهم يرون في الحكم واجباً لا مفر منه أكثر من كونه شرفاً، ويذهدون فيما يسعى إليه الناس من تكريم ويعدونه تافهاً وغير خليق برجل حر ولا يحرصون إلا على أداء الواجب وعلى الشرق الذى يترتب على أدائه وعلى العدالة التي يرونها أهم الأشياء وأكثرها

([44]) أفلاطون . الجمهورية ف 436 .

([45]) الكسندركوارية المرجع السابق ص 155 .

([46]) د/ أميرة حلمي مطر. المرجع السابق ص 209 .

ضرورة، إنهم يتفانون في خدمتها ويقيمون صرحها عالياً في تنظيمهم لدولتهم[47].

ويرى افلاطون أن حاكم الدولة لن يكون أهلاً لوظيفته إلا إذا ارتقي بين حين وآخر إلى الرؤية الروحية للنظام الأعلى، وعندما يعود من تحليقاته الرومانية إلى الميدان سوف يعلم أن وحدة الدولة هو الخير الأعظم وأن هذه الوحدة لا يمكن تحقيقها إلا في حدود ضيقة، وفي أقليم محدود الرقعة عزل بعناية عن بقية الدول، وأن هذه الوحدة تفترض التفرقة التامة بين الطبقات، وأن تعطى السلطة المطلقة لحكام حكماء، وأن يمنح الحاكم الفيلسوف حق انتقاء المواطنين الصالحين واستئصال أهل الشردون رحمة أو شفقة بهم[48].

والفيلسوف في نظر أفلاطون هو الرجل الوحيد الذى يستطيع أن يتصور القوانين العادلة تصوراً علمياً، وأن يلقنها للآخرين بأصولها وبراهينها، لكي تظل في المدينة، وتعد الفلسفة هي الوسيلة الوحيدة لوضع سياسة محكمة مستديمة، ويجب تحضير أذهان الجمهور لهذا الإنقلاب، لكونه ميالاً دائماً لاعتقاد خاطئ بأن الفلسفة عديمة النفع بالمدينة[49].

وآمن أفلاطون بأن القدرة العقلية والبصيرة النافذة العلمية لا تتوافران إلا في صفوة مبدعة هي التي يجب أن يعهد إليها بزمام الحكم [50].

([47]) نقلاً عن د/ مصطفي النشار وتاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي ج2 ص280 .

([48]) البيرريفو. الفلسفة اليونانية أصولها وتطوراتها. ترجمة د/ عبدالحليم محمود، أبو بكر ذكرى، مكتبة دارالعروبة . القاهرة 1958 ص 131 .

([49]) أ/ يوسف كرم . تاريخ الفلسفة اليونانية. لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة . ط 5 1966 ص 105 .

([50]) فؤاد محمد شبل . الفكر السياسي ص 110 .

ولن يحدد افلاطون أى الأمرين ،أفضل، أن تعهد مقاعد الحكم إلى الفلسفة والفلاسفة، أو أن يتعلم الحكام الفلسفة ويحكموا بمقتضاها، إلا أن السياق العام لتفكيره يوضح أن الأمر الأول هو الأفضل عنده، فالحالة المثلى هي تلك التي تعهد فيها الدولة بزمام الحكم إلى الفئة العليا من أبنائها الذين يطلق عليهم اسم الفلاسفة لأنهم يمتازون بأثبت العقول، وهم الصفوة المختارة من الرجال والنساء التي أنجبتهم الدولة[51].

إن فكرة تولي الفلاسفة حكم الدولة، لتعتبر أعظم جوانب فلسفة أفلاطون السياسة أصالة وإثارة، وأقواها إبداعاً لكونه يرى أنه إذا لم يصبح الفلاسفة ملوكاً أو يستوعب ملوك العالم وأمرائه روح الفلسفة وسطوتها، بمعنى تلاقي الفلسفة والسياسة في فرد واحد هو الحاكم، سوف تصبح الدولة بدونه هشة قابلة للإنهيار في أى وقت، لأنه يسيطر عليها الدهماء[52].

والحاكم الفيلسوف عند أفلاطون قد يكون متحرراً من القانون المكتوب، إلا أنه لا يتحرر مما قد تسمية المواد الأساسية للدستور، فالفيلسوف ليس من سلطته أن يغير أى أوضاع في المجتمع بمقتضي إرادته، بل ينبغي عليه أن يوفر لها الهدوء كالجسم الساكن [53].

والحكومة الفاضلة التي يرأسها الحاكم الفليلسوف الذى يجرى على سنة العقل ويهتدى بمثال الخير، وتتصرف كل طبقة إلى عملها. وهذه الحكومة أول

([51]) د/ هنرى توماس أعلام الفلاسفة كيف نفهمهم . ترجمة د/ مترى أمين مراجعة وتقديم د/ زكي نجيب محمود . دار النهضة العربية القاهرة 1964 ص 106 .

وأيضاً . عثمان نوية . المفكرون من سقراط إلى سارته . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة 1970 ص 24 .

([52]) B.A.G. Fuller, Ahistory of philosophy, Bhpublishing Company, oxford, 1955,p,144.

([53])أرنست باركز النظرية السياسة عند اليونان ترجمة لويس إسكندر، راجعة د/محمد سليم سالم . مؤسسة سجل العرب القاهرة. د.ت ص50 .

محاكاة للمدينة المثالية في عالم المثل، ذلك العصر الذهبي حين كان الآلهة يعنون بأنفسهم بالبشر أما اليوم (بالنسبة لأفلاطون) فلا توجد إلا أربعة أنواع من الحكومات المتدهورة.

وهي جميعهاً تتسلسل عن طريق المحاكاة من المجتمع الطبيعي، وذلك حين يسود الجهل عند الحكام فيستولون على مقاليد الحكم ويستعبدون المحكومين.

الحكومة الأولي: حكومة التيموقراطية Timocracy

وهي أول حكومة تلي الحكومة الفاضلة (الحكومة الفاضلة عند أفلاطون هي حكم القلة الفاضلة، التي تتجه نحو الخير مباشرة) وتسمي بحكومة الكرامة Timocracy ، أى المدينة التي يهتدى حاكمها بالكرامة أو الشرف، فضيلة النفس الغضبية، كالحال في إسبرطة، وفي أثينا منذ زمن موغل في التاريخ، ثم ينغمس الحاكم في الشهوات الحسية، وتمتد يده إلى الرشوة وينقلب حكام هذه المدينة إلى إقطاعيين[54].

الحكومة الثانية: حكومة الأوليجاركية Oligarchy

وهي حكومة القلة الغنية، حيث يكون للثروة مكانة رفيعة [55].

وهي تحل محل الحكومة السابقة حينما يتحول المثل الأعلى لدى الحكام من تحقيق المجد العسكري الحربي إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية، فالأوليجاركيون ذوى فهم للمال وهم يقدسون الذهب والفضة، وهم في سعيهم إلى المزيد من الثروة يقل تقديرهم للفضيلة بقدر ما يزداد تقديرهم للمال[56].

الحكومة الثالثة: حكومة الديمقراطية Democracy :

([54]) د/ أحمد فؤاد الأهواني . أفلاطون. ص ص 138 – 139 .

([55]) د/ إمام عبدالفتاح إمام. الطاغية دراسة فلسفية لصور من الإستبداد السياسي. سلسلة عالم المعرفة الكويت 1994 ص 101 .

([56]) نقلها عن د/ مصطفي النشار المرجع السابق ص 281 .

ويرى أفلاطون أن الديمقراطية هي سوق للدساتير يختار المرء فيها النموذج المناسب له، فهي حكومة حافلة بالفوضى والتنوع [57].

ولا تتجه شهوة هذه الحكومة إلى المال وحده كما كان الحال في الأوليجاركية، بل تطلق العنان لكل الشهوات بلا تمييز ولا تنظيم، وتستعمل القرعة في تقليد الحكم للافراد إمعاناً في الديمقراطية، وبهذا الوصف يخلط أفلاطون بين نظام الديمقراطية والفوضى فكل شئ فيها جائز حسب أهواء الأكثرية، ويبدو النظام جميلاً كالثوب المزرقش بكل الألوان، لكنها تجيز كل شئ تحت شعار الحرية، وتبيح كل الشهوات، وينتهي تدهور الحكم بالديمقراطية إلى الإستبداد أو الطغيان[58].

الحكومة الرابعة: حكومة الطغيان Tyranny :

وهي حكومة الفرد الظالم، أو الحاكم الجائر، حيث يسود الظلم الكامل بغير خجل أو حياء، ودون أن يراعي مصالح الدولة، ولا مصالح أفرادها. ومن الواضح أن أسوأ أنواع الحكومات عند أفلاطون الديمقراطية، وأن أفضلها حكومة الفرد المستنير، أو الحاكم الفيلسوف. إذ في الديمقراطية يصبح الشعب عبداً للعبيد، وفي الإستبداد يقرب الإنسان من الإله[59].

ويقابل هذا الترتيب التنازلي للحكومات عند أفلاطون، الترتيب التنازلي للعصور التي عاشها الإنسان، كما يرويها هزيود في قصيدته الأعمال والأيام (60).

هـ- التربية والتعليم في دولة أفلاطون:

([57]) أ0هـ0م جونز. الديمقراطية الأثينية. ترجمة د/ عبدالمحسن الخشاب. الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1976 ص 73 .

([58]) د/ أميرة مطر المرجع السابق ص 214 .

([59]) أحمد فؤاد الأهواني أفلاطون . ص 139 .

يرى أفلاطون أنه لكي يكون البناء الإجتماعي والسياسي صحيحاً، فيجب أن نبدأ بعملية التربية قبل ميلاد الطفل حتى نضمن له وراثة سليمة[60].

وأنصبت عناية أفلاطون بتربية أبناء طبقتي الحراس والجنود، باعتبارهما أهم طبقتين في دولة أفلاطون المثالية، وخوفاً من أن يقع الخلاف بينهما فتنهار الدولة[61].

" أعتقد أنه إذا كان حكامنا جديرين بهذا الإسم، وإذا كان معاونوهم من الحراس مشابهين لهم، فسينفذ هؤلاء الأخيرون ما يؤمرون به عن طيبة خاطر، كما أن الأولين سيراعون في أوامرهم قوانين الدولة، أو يتبعون روحها في المسائل التي نترك تقديرها لهم[62].

" ومن الضرورى أن يتزاوج هذا النوع الرفيع من الجنسين على أوسع نطاق ممكن، وأن يتزاوج النوع الأدني على أضيق نطاق ممكن، ولابد من تربية أطفال الأولين، لا الآخرين، إن كنا نود أن نحتفظ للقطيع بأصالته ..... والشبان الذين يبلون بلاء حسناً في الحروب وغيرها من المهام، يمنحون مكافآت وامتيازات منها زيادة عدد مرات معاشرتهم للنساء، إذ أن تلك في الوقت ذات ذريعة معقولة للحصول منهم على أكبر عدد ممكن من الأطفال.....

والأطفال عندما يولدون، يعهد بهم إلى هيئة تتولي شئونهم، تتكون أما من رجال أو من نساء، وأما من الجنسين معاً، مادامت المهام العامة مشتركة

([60]) Sinclair, Ahistory of Greek political thought,p,161
د0/ محمد على أبو ريان . تاريخ الفكر الفلسفي الفلسفة اليونانية . دار المعرفة الجامعية. الأسكندرية 1980 ص 281

([61])Armstrong: Anitroduction to Ancient Sphilosophy,PP,6o.61

([62]) أفلاطون. الجمهورية . ف 458 .

بين الرجال والنساء، ومن الواجب أن يعنى هؤلاء الموظفون بأبناء صفوة المواطنين ، ويعهدوا بهم إلى مربيات، يقطن وحدهن مكاناً خاصاً من المدينة، أما أطفال المواطنين الأقل مرتبة ، وأولئك الذين يولدون وفي أجسامهم عيب أو تشوية، فعليهم أن يخبئوهم.

في مكان خفى بعيد عن الأعين[63] .

وعليهم أن يعنوا بتغذية الأطفال، وينقلوا الأمهات إلى دور الحضانة عندما تمتلئ أثداؤهن باللبن، مع اتخاذ كل التدابير الكفيلة بألا تتعرف الأمهات على أطفالهن، فإن لم يكن في وسع الأمهات أن يرضعن، فلابد من إيجاد مرضعات، ومن الواجب تحرير الوقت الذى تقوم فيه الأمهات بالرضاعة بحيث لا يقمن بالسهر على الأطفال، لأن هذه وغيرها من الأعمال من شأن المربيات والخدم.....

(إن إنجاب الأطفال يجب أن يتم بواسطة أناس ناضجين) [64] .

فالمرأة يجب أن تنجب للدولة أطفالاً منذ سن العشرين حتى الأربعين، أما الرجل، فبعد أن يجتاز أشد فترات العمر حماسة للسباق، يظل ينجب للدولة أطفالاً حتى الخامسة والخمسين.....

" إن هذه هي الفترة التي تبلغ فيها القوى الجسمية والذهنية عند الجنسين، أقصى مداها وإذا حاول رجل أن ينجب أطفالاً للدولة قبل هذه السن أو بعدها(30: 55 عاماً) فسنتهمه بأنه آثم في حق الدين والعدل، إذ أنه لو أفلح في إخفاء ميلاد أطفاله، فمعنى ذلك أنه يأتي للدولة بأطفال لم يقترن مولدهم ببركات القرابين والصلوات التى يقوم بها الكهنة والكاهنات وكل هيئة ودينيه

([63]) نفس المصدر ف ف 459 ..46

([64]) نفس المصدر . ف 460

في الدولة لكل زواج، مبتهلين أن تنجب الصفوة المختارة من الناس أبناء خيراً منهم، وأن ينجب النافعون للدولة أطفالاً أنفع لها منهم[65] .

ويعتمد التعليم عند أفلاطون على الموسيقى ورياضة البدن سواء للرجال أو النساء [66] .

"وتعد للموسيقى الأهمية القصوى في التعليم، وذلك لأن الإيقاع والإنسجام قادران على التغلغل في النفس والتأثير فيها بعمق، وهما يزينان النفس بما فيها من جمال، وذلك إذا ما تم تعليمها كما ينبغي، على حين أنهما يقبحانها إذا أسئ تعليمهما، وفضلا عن ذلك فالتعليم الموسيقي إذا ما أحسن أداؤه، يتيح للنفس أن تكشف مظاهر النقص والقبح فيما يبتدعه الفن وتخلقه الطبيعة[67] .

ولن نصبح موسيقيين، لا نحن ولا الحراس الذين نعمل على تنشئتهم، قبل أن نعرف صور وخصائص الإعتدال والشجاعة والكرم وسمو النفس وما أقترن بها من الفضائل، وكذلك صور وخصائص ما يقابلها من الرذائل، في جميع تركيباتها، بحيث نستطيع أن نستدل على وجودها حيثما تكون، دون أن يفوتنا أى منها، مهما كان المكان الذى تشغله عظيماً أو صغيراً، إذ أن الخبرة والدراسة اللازمة في الحالتين واحدة ومن تعلم الموسيقى سيحب أولئك الذين تحقق لهم هذا الإنسجام على خير نحو ممكن، ولكنه لن يحب أبداً من كان يفتقر إليه[68] .

وبعد الموسيقى تأتي التربية البدنية، فعلينا أن نرى النشئ تربية رياضية، فلابد من ممارسة الرياضة البدنية بعناية منذ الطفولة، وفيما يلي ذلك من

([65]) نفس المصدر ف 461

([66])Taylor, the mind of plato,P,119.

([67]) أفلاطون الجمهورية . ف 401 .

([68]) نفس المصدر ف 402

مراحل العمر، وفي أعتقادى أن الجسم، مهما قوى بنيانه، لا يستطيع أن يجعل النفس خيرة، أما النفس الخيرة فتستطيع بقواها الكامنة، أن تضفى على الجسم كل ما فيها من كمال، وإذا عهدنا إلى النفس، بعد أن نعنى بها العناية اللازمة بمهمة وضع قواعد التربية البدنية مقتصرين على تحديد المبادئ العامة دون أن نوغل في تفصيلات طويلة، فنكون قد أحسنا صنعاً[69] .

ومن المحظور على الحراس شرب الخمر حتى الثمالة: فالحارس هو أبعد الناس عن أن يشرب حتى ينتشى ولا يعود يعلم أين هو، ويكون في حاجة إلى من يحرسه.

لابد من نظام أدق لرياضيينا المحاربين، الذين ينبغي أن تتوافر لهم يقظة الكلب وسمعه المرهف وبصره الحاد، بحيث لا تتأثر صحتهم بالتقلبات، مهما تغير مشربهم ومأكلهم، وسواء تعرضوا للشمس المحرقة أم للبرد القارس[70] .

وتستمر تربية الأطفال من ذكور وإناث حتى سن الثامنة عشر، ثم يتلقون تدريبات رياضية، وفي سن العشرين يختار من تثبت صلاحيته من بينهم، وهؤلاء سواء كانوا فتياناً أو فتيات يخضعون لتدريب عسكرى لمدة سنتين أو ثلاث ثم يتلقون دراسات في الرياضيات والفلك والموسيقى، وفي سن الثلاثين يعقد لهم امتحان آخر والذين يجتازونه من بينهم يتلقون دراسات في الجدل، لمدة خمس سنوات حيث يدرسون بصفة خاصة نظرية المثل، ويكتشفون الحقائق العليا، وفي سن الخامسة والثلاثين توكل إليهم أعمال رئيسية في الجيش والإدارة، ولا توكل إليهم مهام الحكم ومشاكله إلا بعد بلوغهم سن الخمسين[71] .

([69]) نفس المصدر ف 403

([70]) نفس المصدر ف 404 .

([71]) د/ محمد على أبو ريان الفلسفة اليونانية ص ص 283 – 284 .

و- الشيوعية كمبدأ لإزالة العقبات أمام السياسي :

أقترن الحديثة عن الشيوعية بالحديث عن التربية الصالحة عند أفلاطون، حيث يعلن في الجمهورية: إن التربية الصالحة لو أنارت نفوس مواطنينا لأمكنهم أن يحلوا بسهولة كل المشاكل..... كمشكلة أقتناء النساء والزواج وإنجاب الأطفال بحيث نتبع في هذه الأمور القاعدة القائلة أن كل شئ مشاع بين الأصدقاء، فلقد ربط أفلاطون هنا بين التربية الصالحة لحراس الدولة وبين إدراكهم أن حلول المشكلات الإجتماعية إنما يكمن في الشيوعية[72] .

وتتخذ شيوعية أفلاطون شكلين أساسيين يلتقيان في إلغاء الأسرة، أما الشكل الأول فهو تحريم الملكية الخاصة على الحكام، سواء أكانت منازل، أم أرضاً، أم مالاً، وجعلهم يعيشون في المعسكرات ويتناولون طعامهم على مائدة مشتركة. وأما الشكل الثاني فهو إلغاء الزواج الفردى الدائم، والاستعاضة عنه بالإنسان الموجه وفقاً لمشيئة الحاكمين لإنتاج أصلح سلامة ممكنة. وتنطبق الشيوعية في محاورة الجمهورية على فئة الحراس وحدها أى الجنود والحكام، في حيث أتيح للصناع الإحتفاظ بأسرهم ومالهم من أملاك وأزواج[73] .

فرض أفلاطون مبدأ الشيوعية لضمان ضبط النفس في حكومة الأوليجاركية الوراثية، وكفالة ولائها التام للدولة، ويتعين حمايتها من العوامل التي تؤدى إلى الشقاق والفساد، وأهمها الجشع المالي والشراهة الجنسية، ولهذا اضطر الحراس في الجمهورية إلى قبول الشيوعية، والشيوعية بينهم ليست شيوعية ملكية فحسب، بل تشمل شيوعية الزوجات والأطفال، وهذا لا يعنى فوضى

E.Zeller, outlines of the History of Greek philosophy, Translated by L.R.Plamer, Kegan paul, london,1931,P,142.

([72])د/ مصطفي النشار المرجع السابق ص 275 .

([73]) د/ جورج . هـ. سباين . تطور الفكر السياسي . الكتاب الأول ص ص69- 70

العلاقة بين الرجال والنساء، بل معناه (في نظر أفلاطون) ألا يختص رجل بامرأة بعينها مدى الحياة، وكل المواطنين من الطبقة العليا إخوة، والأطفال شيوع وأسرتهم الدولة[74] .

قصر أفلاطون الشيوعية كمبدأ لحماية الدولة على الحراس والحكام فقط، وألغى بينهما الملكية الخاصة والأسرة لضمان بقاء الدولة، أما طبقة الحرفيين فتبقي لها الملكية الخاصة والأسرة لأنها الطبقة الأدني[75] .

2- الدولة في محاورة السياسي :

ظل أفلاطون في محاورة السياسي على موقفه من حيث اعتبار القانون شراً لأنه يفرض قيوداً ومعوقات تحد من انطلاق المعرفة [76] .

عرض أفلاطون في محاورة السياسي لتعريف السياسي أو رجل الدولة Statesman بأنه فنان أكبر مؤهلاته المعرفة، وقد شبه براعي القطيع الإنساني، وأيضاً عرفه بأنه القائم على العناية بالجماعة [77] السياسي هو صاحب المعرفة والملم بها، وفي هذا التعريف يؤيد أفلاطون الحكم المطلق، إذا كان الحاكم فناناً حقاً في حكمة، وهذا الحكم هو أسلم صور الحكم، وهو وحدة الحكم الحقيقي حيث نجد الحكام متمكنين من العلم حقاً، وسواء في ذلك أحكموا بالقانون أم بغير قانون، وسواء رضى رعاياهم أم لم يرضوا. [78]

.

([74]) جورج سارتون. تاريخ العلم ح 3 ترجمة لفيف من العلماء والفلاسفة. دار المعارف. القاهرة 1991 ص 38 .

([75]) E.Zeller, opcit,P,144 .

([76]) Sinclair, Ahistory of Greek Political theought,p,178 .

([77]) Plato,states man,F,275. B.Jowett, Vol.4 .
from, E, Allen, Greek Philosophy. Thales to Aristotle, Collier macmillan london ,1985,P,199.

([78]) أفلاطون : محاورة السياسي ف 293 .
نقلاً عن جورج . هـ سباين . تطور الفكر السياسي .ك . ص

نتمثل المهمة الأولي للسياسي في نظر أفلاطون في إنقاذ دولة المدينة والحفاظ عليها لا يكون بالمسالمة والاعتدال المبالغ فيه كمالاً يكون بالشجاعة التي هي أكثر مما ينبغي، إذن بقاء دولة المدينة أو إنقاذها بوصفه المعيار الحقيقي لفن السياسة يجب أن يكون الإهتمام الأول لرجل السياسة الذى عليه أن يحدد إلى أى مدى يمكن أن يستفيد من فن الحرب وهذه المسألة يجد حلها باستمرار في فن السياسة. وإذا استطاع السياسي أن يحقق الوسط العدل بين المسالمة والإقدام عندئذ فهو يعنى فن السياسة الذى من شأنه الحفاظ على دولة المدينة. ويؤكد أفلاطون دائماً على عنصرى الخبرة والتخصص في رجل الدولة[79] states man .

ويتضح من تقسيم أفلاطون للدول في السياسي أنه قد أبتعد قليلاً عن الموقف الذى اتخذه في الجمهورية ففي السياسي أصبحت الدولة المثالية أو الحكم الفردى البحث الذى يسوده الملك الفيلسوف شئ إلهي، ولذلك فهي من الكمال بحيث لا تتلاءم مع أحوال البشر، وهي تتميز عن جميع أشكال الدول الواقعية بأن الحكم فيها للمعرفة، وبأن لا حاجة فيها إلى القانون وهذه هي الدولة في الجمهورية، وقد وضعت في السياسي في المكان اللائق بها، وهو أنها نموذج ثابت في السماء، يحاكيه البشر دون أن يبلغوه[80] .

وليس هناك عدد كبير من الأشخاص. أياً كانوا. يمكن أن تكون له معرفة سياسية أو قادرين على تنظيم الدولة بحكمة، ولكن الحكومة الحقة إنما توجد في جسم صغير أو في فرد والمثل والأعلى يشرع الحاكم أو الحكام للحالات الفردية، ويصر أفلاطون على أن القوانين لابد أن تتغير أو تتعدل حسب ما تتطلبه الظروف ، وليس ثمة نظرة خرافية للتراث يمكن أن تعوق التطبيق

([79]) د/ مجدى كيلاني الفلسفة اليونانية من منظور معاصر ص ص 206-207

([80]) جورج .هـ. سباين المرجع السابق ص ص 91- 92 .

المستنير على أوضاع متغيرة أو حاجات جديدة، فمن غير المعقول أن نتمسك بقوانين عتيقة بالية لنواجه بها ظروفاً جديدة، كالطبيب الذى يصر أن يحافظ مريضه على نفس نظامه في الطعام في الوقت الذى تتطلب فيه صحته تغييره والأخذ بنظام جديد– لكن لما كان ذلك يتطلب معرفة إلهية وليست إنسانية وكفاءة، ولابد أن نقنع بالخيار الثاني وهو سيادة القانون، الذى يدير فيه الحاكم إدارة الدولة وفقاً لقانون محدد[81] .

إن السياسي الناجح هو كالإله الخالق للكون، فهو الذى يعرف كل دقائقه ويرعاها ولذلك فقد شبه أفلاطون السياسي بالراعي الذى يرعي قطيعه ويسهر على راحته وتلبية مطالبة بشتى الوسائل، وشبهه كذلك بالطبيب الذى يمتاز بأنه الوحيد الذى يعرف المرض ويعرف كيفية معالجته، وهو يعالج مريضه بأى صورة من الصور سواء استخدم في ذلك وصفات مكتوبة أو شفوية، وسواء شفى مريضه طواعية أو بالقوة، سواء جرح مريضه أو عالجه بأى علاج مؤلم آخر، ويكون الحاكم الناجح الذى يقود مجتمعه ودولته بكفاءة سواء استند على القوانين أم تجاهلها أحياناً لأن القوانين قد تتغير[82] .

3– الدولة في محاورة القوانين:

رجع أفلاطون في محاورة القوانين عن بعض آرائه السابقة في الجمهورية، فرفض شيوعية النساء والأطفال، وكذلك الملكية الخاصة وحكم الفلاسفة، وقد استعاض عن حكم الفلاسفة بمجلس حكومي مؤلف من مجموعة من الأفراد هم حراس الدستور الذين يراقبوا الزواج وحياة الأسرة ومعاشها، وتوكل الصناعة والتجارة للأرقاء[83] .

([81]) فردريك كوبلستون. تاريخ الفلسفة . م1. ص 321 .
([82]) د0/ مصطفي النشار. تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي ح 2 ص285
([83]) د0/ محمد على أبو ريان . المرجع السابق . ص 286
وأيضاً Sinclair, Ahistory of Greek political thought,p,176

ويصف أفلاطون في محاورة القوانين الدولة، بإنه إذا لم يوجد الحاكم الفيلسوف فإن أفضل حكم في طريق البشر هو الإعتماد على القانون، إن دولة القوانين هي محاولة للجمع بين الملكية والديمقراطية[84] .

ورأى أفلاطون أن منهج الاستدلال المنطقي الخالص أو الإستدلال النظرى، وهو المنهج الذى اصطنعه في الجمهورية، أصبح لا محل له في القوانين، وذلك لأن المشكلة أصبحت تتعلق بنهوض الدولة وسقوطها، وبالأسباب الواقعية لا المثالية لعظمتها وانحلالها، وشرع أفلاطون في القوانين يبسط أول محاولة من محاولات لا حصر لها لوضع نوع من التاريخ الفلسفي يتتبع أطوار تقدم المدنية، ويحدد مراحلها العصبية التي اجتازتها، ويعين أسباب الرقي والانحطاط، ثم يستخرج بتحليل ذلك سائر قوانين الاستقرار السياسي التي يجب على السياسي الحكيم مراعاتها، حتى يتمكن من التحكم في التغييرات التي تسود الجماعة الإنسانية، وتوجيه هذه التغييرات وفق ما يريد [85] .

لقد أخذ أفلاطون درساً من التاريخ، وهو أن الدستور المختلط الذى يوازن السلطة قد يصيب نجاحاً، أما الدستور غير المختلط فمصيرة الفشل، وهذه هي العبرة التي تؤخذ من مصائر الدول الدورية الثلاث، وكانت إسبرطه هي الدولة التي يجب على المشرع أن ينسج منوالها إذا أراد أن تنعم دولته بالإستقرار [86] .

وكان النموذج الإسبرطي هو ما يتمناه أرسطوفي دولته المثالية، واتضح ذلك في تربيته للحكام والحراس، واستعاض عن ذلك كله في القوانين التي تعبر

([84]) J.Burnet,Greek philosophy ,P,291 .

([85]) جورج . هـ. سباين . تطور الفكر السياسي. ك1. ص 96 .

([86]) إرنست باركر . النظرية السياسة عند اليونان . ص 237 .

عن اصطدام أفلاطون الفعلي بالواقع، وإقراره للقوانين بدلاً من الحكم الفردى المطلق الذى لا يخضع للقانون، وذلك لأنه أعلى منه[87] .

وقسم أفلاطون في محاورة القوانين السلطات إلى سبع وهم:

1- حراس الدستور وعددهم 37، يحافظون عليه ويحولون دون تعديله[88] .

أطلق أفلاطون اسم "حراس الدستور أو القانون" بدلاً من الحراس في الجمهورية على المجلس الأعلى للقضاة: وهم جماعة مشكلة من سبعة وثلاثين عضواً يختارون بالانتخاب على ثلاث درجات، ويتكون من اقتراع أول للترشيح ينتخب فيه ثلثمائة من المرشحين،يليه اقتراع ثان ينتخب فيه مائه من بين الثلثمائة، يعقبه اقتراع نهائي ينتخب فيه سبعه وثلاثون من المائة، وكان المواطنون ينقسمون إلى أربع طبقات حسب مقدار ممتلكاتهم الشخصية، وهى وسيلة اصطنعها أفلاطون عن الدستور الأثينى، وكان صولون قد استنبطها في زمن متقدم على الديمقراطية، وتفصيل ذلك أنه لما كانت الممتلكات الشخصية لا يجوز أن تزيد على أربعة أمثال قيمة قطعة من الأرض، فهناك في محاورة القوانين أربع طبقات من الملاك، أدناها تتألف من أولئك الذين لا تزيد ممتلكاتهم الشخصية على قيمة حصتهم من الأرض، وتليها طبقة الذين تزيد ممتلكاتهم الشخصية على قيمة حصة الأرض ولا تزيد على قيمة حصتين أثنتين وهكذا ..... ومن المفروض أن أدنى هذه الطبقات يجب أن تكون أكثرها عدداً، وأن تكون أعلاها أقلها

([87]) E.Zeller, out lines of the history of Greek Philosophy,P.144

([88]) أ/ يوسف كرم . تاريخ الفلسفة اليونانية . ص 110

وأيضاً د/ محمد فتحي الشنيطي . نماذج من الفلسفة السياسة. مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة 1961ص 26

عدداً، ومع هذا فإن أفلاطون يخصص لكل منها ربع أعضاء المجلس الأعلى للقضاه[89] (حراس القانون).

" وإذا اكتشف أن أحدا يملك ما يزيد عن العائد فيجب أن يصادر كل مثل ذلك المبلغ من أجل الشعب، وسوف لا يشغل أحد الحراس وظيفته أكثر من عشرين عاماً، كما سوف لا ينتخب من أجل الوظيفة في سن قبل الخمسين، وإذا كان سنه عند التعيين ستين، فيجب الا يشغل الوظيفة أكثر من عشر سنوات، وتمشياً مع هذه ما امتدت حياة رجل إلى ما بعد السبعين فيجب ألا ينتظر تحت أى ظرف شغل وظيفة في ذلك المجلس الهام [90] .

2- القواد : وعددهم ثلاثة يعينون الضباط لمختلف فرق الجيش .

"يختار القواد من بين مواطنينا، بواسطة حراس القانون، وسيكون هناك انتقاء من المرشحين، بواسطة كل من حملوا السلاح في السن المناسب، أو من يحملونه بالفعل في ذلك الحين. ومع ذلك، إذا رأى أى مواطن أن شخصاً ممن لم تتضمن القوائم أسمه أفضل من أحد المرشحين، فإنه سيعلن اسم الشخص هذا كما سيعلن اسم الشخص الذى يقترح أن يحل مرشحة محله، وسيقسم على ذلك، وسيضعه في المقدمة كمنافس للمشرح الأصلى، وسيعين الثلاثة الذين يحصلون على أكثر الأصوات قواداً، ليهيمنوا على الشئون العسكرية، وذلك بعد أن يمروا بنفس عملية إعادة النظر مثل حراس القانون[91] .

([89])جورج هـ . سباين. تطور الفكر السياسي . ك1. ص ص 102 – 103 .

([90]) أفلاطون . القوانين. ترجمها من اليونانية إلى الإنجليزية د0 تيلور. نقلها إلى العربية محمد حسن ظاظا. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1986 ك 6 ص 273 .

([91]) نفس المصدر . ك 6. ص ص 273 – 274 .

3- مجلس الشيوخ:

وأعضاؤه 360 يحكمون بالاتفاق مع حراس الدستور، فيتداولون السلطة، كل ثلاثين منهم شهراً، وفي باقي السنة يعنون بشئونهم الخاصة. "وكما أن المركب في البحر يجب أن يكون لها طاقم ملاحظة دائم بالليل والنهار فكذلك أيضاً الدولة، التي تتقاذفها أمواج الشئون الداخلية وأخطار المؤامرات التي تنصب لها من كل نوع، فيجب إذن أن يتلوا الحاكم حاكماً آخر في تعاقب ثابت من النهار إلى الليل، ومن الليل إلى النهار كخفير ينهض بالحراسة، ويتسلم الحراسة من خفير في تتال لا ينكسر، وليس هناك جهاز كبير هو قادر دائماً على النهوض بهذه الأعباء في سرعة، ولذلك يجب على أى حال أن نترك أكبر قسم من أعضاء مجلس الشيوخ(المستشارين)أغلب الوقت في منازلهم بالوطن لإدارة أعمالهم المحلية، ونعين قسماً مكوناً من إثنى عشر لكل من الإثنى عشر شهراً من شهور العام، لكي يعملوا كحراس يواجهون بسمع يقظ كل من يأتي من الخارج أو من مواطنينا أنفسهم، بتقارير تعد وأسئلة توضع، عن أمور يهم الدولة أن تبعث بإجابتها عليها للدول الأخرى، أو تتسلم إجاباتها على استعلاماتها الخاصة، وسوف ينظرون قبل كل شئ إليها من خلال التجديدات الداخلية المتعددة من كل نوع التي تحدث عادة، بحيث أنه إذا أمكن ألا تحدث مثل هذه الحوادث أو الكوارث، أو إذا حدثت، فإن الحكومة تكون سريعة، في إدراك الضرر وإصلاحه[92] .

4- الكهنة والكاهنات :

([92]) نفس المصدر . ك 6 . ص 277 .

تعد وظيفة الكهنة والكاهنات هي رعاية المعابد، ويعد مقام أى منهم مكتسباً بالوراثة، ويجب أن يتركوا دون مضايقة، ويجب أن يأتي القانون الإلهي بوجه عام من دلفى، ويجب أن يناط ذلك القانون بموظفين رسميين يكونون قد عينوا لذلك منذ البداية، وينبغي أن تظل لكل كهنوت حصانته لسنة وليس أكثر كما ينبغي أن يكون الرجل الذى يناط به إقامة شعائر العبادات وفقاً لقانوننا الإلهي المقدس في سن لا تقل عن الستين، وستطبق نفس هذه القواعد على الكاهنات[93] .

5- الشرطة:

يرى أفلاطون أنه بقدر المستطاع سوف لا نترك شيئاً بغير حراسة، فإن قبيلة واحدة ستعين سنوياً بالقرعة لكل مركز، وسيقوم خمسة أمناء وضباط ريفيين للمراقبة، وسيكون عمل كل واحد من الخمسة أن ينتخب من قبيلته الخاصة أثنى عشر من الرجال صغار السن، بحيث يجب أن يكون سنهم خمسة وعشرين عاماً أو يزيد، ولكن ليس فوق سن الثلاثين، وستخصص المراكز الإقليمية لهذه المجاميع بالمناوبة والقرعة، كل لمدة شهر من شهور السنة، وذلك للتأكد من توفير الخبرة الشخصية والإحاطة بكل ما يتصل بالإقليم كل بالنسبة لكل عضو من الأعضاء، وسوف يتقلد هؤلاء الحراس وآمريهم مناصبهم المحترمة لمدة عامين وسوف يوجهون بانتظام في مناصبهم أو مراكزهم التي تحددها القرعة بواسطة ضباط المراقبة، في فترات شهرية متقطعة إلى المراحل التالية وفق دوران عقارب الساعة من اليسار إلى اليمين، وسيكون عليهم أن يجعلوا كل الطرقات مريحة بقدر الإمكان، وأن يتأكدوا من فيضان الأمطار من الأراضي العالية إلى الوديان الجوفاء بين

([93]) نفس المصدر . ك 6 . ص 279

التلال بما يحقق خيراً للدولة،وذلك بتنظيم تصريفه بواسطة السدود والخنادق بحيث تتلقى الأودية أو تمتص مياه الأمطار. [94] .

6- ضباط ومراقب التعليم:

يهتم القانون بضباط التعليم ومراقبي الملاعب والمدارس التي سيكون عليهم حسن صيانتها وتدعميها، وكذلك التعليم الذى يقوم فيها، إلى جانب ما يتصل بالموضوع من مراقبة الحضور والغياب والسهر على راحة الأطفال من الجنسين، وسيعنى القانون بضباط المباريات أى الحكام الذين يحكمون في مباريات التنافس بين المتسابقين في الموسيقى والألعاب الرياضية، وينبغي أن يكون هناك نوعان من هؤلاء أحد للموسيقي وآخر للألعاب الرياضية، ومن الأوفق أن يكون لدينا نفس الموظفين كحكام للرجال والخيول، ولكن من المناسب في الموسيقى: أن يكون لدينا مجموعة حكام للأداء المنفرد من الإلقاء والعزف على الناى، والقيثارة وما أشبه، وكذلك مجموعة ثانية مختلفة من أجل الغناء الترتيلي[95] .

لم يختلف أفلاطون كثيراً في دولة الجمهورية عن دولة القوانين، فنجد أهتمامه الشديد بالموسيقى والتربية الرياضية، وكذلك الأطفال في الجمهورية والقوانين هم أبناء للدولة،وإن كان في القوانين جعلهم يتعرفون ويتركون من آبائهم ولكن المسئول عن نموهم الطبيعي والأخلاقي هو الدولة من خلال ضباط ومراقبي التعليم أى المسئول عن التعليم[96] .

7- المحاكم :

([94]) نفس المصدر . ك 6. ص ص 280 – 281 .

([95]) نفس المصدر ك 6 . 3 285

([96]) Sinclair, Ahistory of Geek politicak thought, P,186.

- See Also, Barker,the political thought of plato and Aris totle library of congress, Newyork, 1959, PP202-203.

وهي في محاورة القوانين ثلاث : واحدة لفض الخلافات الشخصية، وتؤلف من جيران المتخاصمين، وأخرى تستأنف إليها الخصومات التي تعجز المحكمة الأولي عن فضها، والثالثة للحكم في الجنح والجنايات.

ويمضى أفلاطون في سدد القوانين وتبيان الجزاءات، ويعنى بأن يقدم لكل قانون بمذكرة إيضاحية، وأن يعقب عليه بعظة خلقية، لأن القانون الخليق بهذا الاسم هو صنع للعقل ونتيجة للعلم، يصدر للعقل فيولد العلم، ولأن حقيقة الشارع أنه هاد ومرب يقنع قبل أن يأمر[97] .

ويؤكد أفلاطون أن دولة القوانين يتضمن فيها فرعان من التنظيم الإجتماعي وهما:

إيجاد الوظائف وتعيين الأشخاص الذين يشغلونها، وتحديد العدد المناسب لهذه الوظائف، والطريقة المناسبة لتعيين شاغليها، وعندما يتم ذلك يحل دور تخصيص القوانين للوظائف العديدة، ويحل دور صدور القرار بالقوانين وبعددها، وبأى أسلوب يجدر بكل مأمورية أن تدير عملها، إن التشريع عمل عظيم[98] .

ومن ثم فإن كل ما فعله أفلاطون في القوانين، هو أنه قدم لنا خياراً ثانياً يمكن اللجوء إليه حين لا نستطيع تحقيق الخيار الأول، وهو في نظره الأكثر كمالاً والأكثر صحة، وفي هذا الخيار الثاني لا ينبغي أن يغفل المشرع وهو أفلاطون نفسه عن أى شئ مما يجعل حياتنا أكثر كمالاً وأتم سعادة، كل ما هنالك أنه يلتزم هنا بمنهج أكثر واقعية في التعامل مع المشكلات السياسية

([97]) يوسف كرم تاريخ الفلسفة اليونانية ص 110

([98]) أفلاطون . القوانين . ك 6 . ص 267 .

ويطور من بعض آرائه التي وردت في الجمهورية، فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها في المدينة الفاضلة[99] .

ويبدو أن أفلاطون في محاورة القوانين قد أظهر ميله إلى وضع النظم، وخاصة عن الدين وعلاقته بالدولة، وربما كانت مغالاته في الاهتمام بأمر الدين من علامات الشيخوخة، وهو أمر لم يتعرض له في الجمهورية، فالدين من وجهة نظر القوانين يجب أن يخضع لتنظيم الدولة ورقابتها، شأنه في ذلك شأن التعليم، ويحرم أفلاطون تبعاً لذلك أى نوع من العبادات الدينية الخاصة، ويقضى بتحريم إقامة الشعائر إلا في معابد عامة على أيدى كهنة ترخص لهم الدولة[100] .

ثانياً : الأسس الفلسفية لمفهوم الدولة عند أرسطو:

إن المدينة أو الدولة كما يوضح كتاب السياسة لأرسطو، عبارة عن جماعة بشرية منظمة بشكل مؤسسى، وهى بالفعل من أكثر الجماعات على اختلاف أنواعها أهمية وإحاطة – لا من ناحية العدد وحسب .

إن كلمة polis "المدينة" والتي يمكن ترجمتها بكلمة "مدينة – الدولة" إنما تشير في الأعم الأغلب إلى نمط الجماعات المدينية التي نشأت على شاطئ البحر المتوسط والتي امتازت بالقدرة على إقامة علاقات مع مواطنين في الخارج وفي القرن الرابع قبل الميلاد صارت كلمة polis تعنى مركز القوة وما يتعلق به من مضامين، ويقول أرسطو "إن الحكم السياسي في دولة هو تنسيق السلطات فيها لا سيما أخطر هذه السلطات شأناً"[101] .

([99]) د/ مصطفي النشار تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي ج م ص 287 .

([100]) د/ جورج . هـ . سباين . تطور الفكر السياسي . ك 1 . ص 105 .

([101]) د/ جورج كتورة . السياسة عند أرسطو . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط 1
بيروت 1987 . ص 26 .

هذا مع تسليمنا بأن الإنسان كما عرفه أرسطو في كتابة الأخلاق النيكوماخية هو سياسي بالفطرة[102] .

ودولة المدينة عند أرسطو بصفة خاصة واليونانيين بصفة عامة توجد من أجل غاية ما وغاية الدولة عند أرسطو هي تحقيق الخير الأقصى للإنسان في حياته العقلية والأخلاقية والأسرة هي أول تجمع نشأ أو وجد من أجل الحياة، لتزويد البشر بمتطلبات الحياة اليومية. فالدولة تظهر إلى الوجود من أجل أغراض الحياة فحسب، لكنها تواصل الوجود من أجل الحياة الصالحة أو الخيرة، ويصر أرسطو على أن الدولة تختلف عن الأسرة، والقرية لا فقط اختلافاً كمياً فحسب، وإنما اختلافاً كيفياً ونوعياً أيضاً، فالدولة في نظر أرسطو أسبق من الأسرة ومن الفرد بمعنى أن الدولة ككل تكفي نفسها، فلا الفرد ولا الأسرة يكفيان نفسيهما ويقول "من الواضح أن الدولة هي من خلق الطبيعة، وأن الإنسان حيوان سياسي بالطبع ومن يوجد بالطبيعة لا بالصدفة، بلا دولة، إما أن يكون فوق البشر أو أدنى منهم"[103] .

فالدولة تأتي دائماً من الطبع، شأنها في ذلك شأن الاجتماعات الأولي التي الدولة غايتها الأخيرة، لأن طبع كل شئ هو بالضبط غايته، وإن ما هية كل واحد من الموجودات أن يكون له دولة، لأن الإنسان بالطبع كائن اجتماعي، وما يثبت الضرورة الطبيعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه إن لم يسلم به لأمكن الفرد أن يكتفي بنفسه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك، وأن هذا الذى لا يستطيع أن يعيش في الجماعة وليس مع استقلاله حاجات،

([102]) Aristotle, Nicomachean Ethics, Tramslated by, J.L,ACKrill Kegan paul, london, 1973 , 1094.

([103]) Aristotle ,politics, Translated with on in troduction by Ernest Barker, oxford university, Newyork 1962- Ch1, 1252 a-1253a .

نقلاً عن فردريك كوبلستون . تاريخ الفلسفة . م1 . ص 471 .

فذلك لا يستطيع على الإطلاق أن يكون عضواً في الدولة إنما هو بهيمة أو إله.....

فالطبع أذن يدفع الناس بغرائزهم إلى الاجتماع السياسي، ولقد أسدى أول من رتبه خدمة كبرى لأنه إذا كان الإنسان الذى بلغ كماله الخاص كله هو أول الحيوانات فإنه حقاً آخرها أيضاً متى حيى بلا قوانين وبلا عدل، والواقع أنه لا شئ أشنع من الظلم المسلح، لكن الإنسان قد تلقي عن الطبع أسلحة العدل والفضيلة التي ينبغي أن يستعملها ضد شهواته الخبيثة، فبدون الفضيلة يكون هو أكثر ما يكون فساداً وافتراساً فليس له إلا ثورات الحب والجوع البهيمية، فالعدل ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسي وتقرير العادل هو ذلك الذى يرتب الحق[104] .

علاقة الدولة بكل من المواطن والحكومة عند أرسطو :

يقول أرسطو الدولة في اللغة العامية، هي كلمة شديدة الإلتباس، فالفعل الفلاني يصدر من الدولة في رأى البعض، وهو في رأى الآخرين ليس إلا فعل أقلية أوليجاركية أوطاغية، ومع ذلك فالرجل السياسى والمقنن إنما يقصدان فى أعمالهما الدولة ليس غير، والحكومة ليست إلا نظاماً ما مفروضاً على جميع أعضاء الدولة.....

والدولة هى ككل مؤلف من أجزاء كثيرة وليست إلا اجتماع عناصر، ولكن ما هو المواطن.....

([104]) أرسطو. السياسة . ترجمة عن الإغريقية بارتلمى سانتهلير. ونقله إلى العربية أحمد لطفي السيد . الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة د0ت . ك . ص 96 – 97 .

لا يكون المرء مواطناً بمحل الإقامة وحده، لأن محل الإقامة يملكه أيضاً الأجانب المقيمون والعبيد، كذلك لا يكون المرء مواطناً بمجرد حق المراعاة لدى القضاء مدعياً أو مدعي عليه، لأن هذا الحق يمكن أن يخول بمجرد معاهدة تجارية، فمحل الإقامة والمداعاة القضائية يمكن أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين.....

إن الميزة الأساسية للمواطن الحق على الوجه الأتم إنما هى التمتع بوظائف القاضي والحاكم، ومع ذلك فإن وظائف الحكم يمكن أن تكون تارة مؤقتة بحيث لا يشغلها الفرد بعينه مرتين أبداً، أو محدودة تبعاً لأى شكل آخر، وتارة عامة وبلا حدود كوظائف القاضى وعضو الجمعية العمومية[105] .

لا يعنى أرسطو بتحديد المقصود بالمواطن والمواطنة إلا في حدود حكم الديمقراطية لا غير [106] .

القانون والحكومة عند أرسطو :

الدستور أو القانون عند ارسطو هو الذى يعين فى الدولة النظام المرتب لجميع الوظائف وعلى الخصوص الوظيفة التى لها السيادة ،وسيادة الدولة انما هى فى كل مكان للحكومة : والحكومة هى الدستور نفسة فمثلا:

فى الديمقراطية السيادة للامة.....

وفي الأوليجاركية السيادة لأقلية مؤلفة من الأغنياء.....

ولذلك يقال أن دساتير الديمقراطية والأوليجاركية مختلفة في أصولها... وأن الدساتير كلها التي تقصد إلى المنفعة العامة هي صالحة لأنها تتورع في إقامة العدل، وكل الدساتير التي تقصد إلى المنفعة الشخصية للحاكمين وهي

([105]) نفس المصدر . ك 3 ب ص ص 181 – 182 .

([106]) Ernest Barker, the political thought of plato and Aristotle, P25 .

فاسدة القواعد ليست إلا فساداً للدساتير الصالحة، فإنها تشبه عن قرب سلطة السيد على العبد في حين أن الدولة على ضد ذلك ليست إلا جماعة أناس أحرار[107] .

ويتبع أرسطو في تصنيفه للدساتير نفس الطريقة القديمة، فيجعل عدد الحكام أساساً لهذا التصنيف، ويرى أن الدساتير نفس التى تحدد أشكال الحكومات تنحصر في **ستة أنواع، ثلاثة منها صالحة وصحيحة وهي :**

1- الملكية 2- الديمقراطية 3- التيموقراطية

أما الأنواع الثلاثة الباقية والتي يعتبرها أرسطو حكومات فاسدة وغير صالحة فهي:

1- الديماجوجية(الغوغائية) 2- الأوليجاركية 3- حكومة الطغيان

ويوضح أرسطو كيف تنشأ هذه الحكومات: فإن الملكية تقوم عندما يتفوق رجل واحد بعينة- بفضل قدراته الشخصية على أقرانه الآخرين، وتنشأ الأرستقراطية حينما تمتاز أقلية من الناس على الأكثرية وتتقلد زمام الحكم، أما التيموقراطية فإنها تنشأ حينما يتساوى مسائد الأفراد في مميزاتهم، ولن يحدث ذلك إلا فى حالة واحدة، وذلك حين يتساوى الأفراد في صفاتهم العسكرية، كما كان الحال في إسبرطة.

أما الحكومات الفاسدة، فأولها الديماجوجية التي تنشأ حينما تتقلد السلطة في الدولة كتلة الناس الأحرار الذين لا يملكون شيئاً، أما الأوليجاركية فإنها تظهر حينما تستولى على الحكم أقلية من نبلاء المولد أى الأشراف، أما

([107])أرسطو . السياسة . ك 3 ، ب 4 ، ص ص 195 – 196 .

حكومة الطغيان، فإنها تقوم على حكم فرد واحد يحكم حكماً مطلقاً مستنداً إلى قوة السلاح[108] .

وعلى الرغم من تصنيف أرسطو للحكومات فاسدة وصالحة إلا أنه جعل القانون تابع بالضرورة للحكومات حيث يقول : "يجب أن تكون السيادة في الدولة للقوانين المؤسسة على العقل، وأن ولي الأمر واحداً كان أو متعدداً لا ينبغى أن يكون سيداً إلا حيث لا يوجد نص في القانون لامتناع ضبط جميع الجزئيات في اللوائح العامة، وأن القوانين تتبع بالضرورة الحكومات فتكون طيبة أو خبيثه، عادلة أو ظالمة على حسب ما تكون تلك الحكومات، وبديهى أن القوانين يجب أن يكون مرجعها إلى الحكومة، وأن القوانين تكون بالضرورة صالحة في الحكومات الصالحة وسيئة في الحكومات الفاسدة [109] .

أسباب الثورات من وجهة نظر أرسطو وعلاقتها بالحكومات :

شهدت بلاد اليونان العديد من الثورات، ولذا كان لأرسطو في أمرها خبرة واسعة تمكنه من التفكير في أسباب الثورة، وذهب إلى أن السبب الرئيسى هو النزاع بين الأوليجاركيين والديمقراطيين، ويقول إن الديمقراطية تنشأ من العقيدة بأنه إذا تساوى الناس في حرياتهم، وجب أن يتساووا في شتى النواحي، كما تنشأ الأوليجاركية من الحقيقة الواقعة، وهي أن من يفوق غيره في بعض الوجوه، يطالب لنفسه بأكثر مما ينبغي له أن يطالب من حقوق، ولكل من الديمقراطية والأوليجاركية نوع من العدالة لكنه ليس خير الأنواع، والحكومات الديموقراطية أقل تعرضاً للثورات من الحكومات

([108]) د0/ محمد على أبو ريان تاريخ الفكر الفلسفي . ج 2 أرسطو والمدارس المتأخرة . دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1996 ص ص 229 – 230 .

([109]) أرسطو. السياسة . ك 3 . ب6. ص 211 .

الأوليجاركية، لأن الأوليجاركيين قد ينشب الخلاف فيما بينهم، والظاهر أن هؤلاء الأوليجاركيين كانوا قوماً أشداء الأبدان، فيقال إنهم أخذوا على أنفسهم يميناً في بعض الدول على النحو الأتي: " سأكون عدواً للشعب، وسأدبر له كل ما أستطيع من الأذى[110] .

ويذهب أرسطو إلى أن منع قيام الثورات يتطلب ثلاثة أشياء وهي:

1 –بث الدعاية الحكومية في تربية النشء .

2 –احترام القانون حتى في الأشياء الصغيرة.

3 –العدالة في القانون والإدارة[111] .

ويقول أرسطو في السياسة "ومهما يكن من شئ فالديمقراطية أشد إستقراراً وأقل عرضه للانقلابات من الأوليجاركية. ففي الحكومات الأوليجاركية الثورة يمكن أن تتولد من وجهين من الأقلية التي تثور على نفسها أو على الشعب، وفي الديمقراطيات لا تقاتل الأقلية إلا الأقلية الأوليجاركية، والشعب لا يثور على نفسه أو على الأقل إن حركات من هذا القبيل لا أهمية لها، والجمهورية التي تتسلط الطبقة الوسطى والتى تقترب من الديمقراطية أكثر من الأوليجاركية هي أيضاً أشد هذه الحكومات جميعها استقرار[112] .

ولكن إذا كان أرسطو قد أوضح أشكال الحكومات وأسباب الثورات والغرض منها فما هي إذاً طبيعة وسمات دولة أرسطو ....

شروط الدولة :

([110]) برتراندرسل . تاريخ الفلسفة الغربية. ك1. الفلسفة القديمة. ترجمة د/ زكي نجيب محمد ومراجعة د/ أحمد أمين. مطبقة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة 1967 ص 305 .

([111]) Aristotle, politics, 13.7a.b .
نقلاً عن ترتراندرسل تاريخ الفلسفة الغربية . ك ص ص 305 - 306

([112]) أرسطو: السياسية. ك 8.ب1ص 389 .

حدد أرسطو الشروط الواجب توافرها فقي مدينته الفاضلة .
فيشترط وجود أرض تكفى مواطنيها لكي يعيشوا فى دعة وسلام، أما عن شكل الأرض فينبغي أن يكون على حد رأى المجربين في الحرب صعب المدخل على العدو، سهل المخرج على المواطنين، وأن تكون المدينة في موقع مجاور للبحر ليسهل عليها تلقي الإمدادات الخارجية واستيراد البضائع الضرورية .
أما عدد السكان فإنما يقدر بعدد المواطنين الأحرار ويخرج من عدادهم العبيد والصناع والأجانب.

ويشترط ألا يزيد عددهم عن حد معين وإلا صعبت سياستهم ومراقبتهم ويعين للمواطنين حدود ملكيتهم الخاصة للأرض، ويرى أن يمتلك المواطن جزءاً من الأرض قرب المدينة وجزءاً عند أطرافها ليحسن الدفاع عن أرض الوطن عند الحروب، ولهؤلاء المواطنين وحدهم الحق في حمل الأسلحة والتصويت في الجمعية الشعبية[113] .
أقام أرسطو دولته على أسس عقلية خالصة، مفترضاً أن الجهل بنوع المعيشة التي تكفل للمواطنين هو جهل بنوع الحكومة الفاضلة، لأن من الطبيعي أن الحكومة الصالحة تحقق لمواطنيها الذين ترعاهم الاستمتاع والسعادة بكل شئ [114] وعليه فقد

([113]) د/ أميرة حلمي مطر. الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها. ص ص 360- 361 .
([114]) Werner Jeager, Aristotle,Translated by. R.Robinson, Oxford university,london, 1962,P,153

صنف أرسطو المزايا التي يمكن يتمتع بها الإنسان إلى ثلاثة أصناف: خيرات خارجة عنه، وخيرات الجسم، وخيرات النفس، والسعادة تنحصر في اجتماع هذه الخيرات كلها، لا أحد يميل إلى الاعتقاد بسعادة الإنسان الذى ليس به من شجاعة ولا اعتدال ولا عدالة ولا حكمة والذى يضطرب لطير ذبابة، والذى يستسلم لشهوات الظمأ والجوع، والذى هو مستعد لخيانة أعز أصدقائه من أجل سدس دراخمة.....

إن الخيرات الخارجية بعيد منها أن تكسبنا الفضائل وتحفظها علينا بل هي على ضد ذلك إنما تكسب بالفضائل وتحفظ بها، إن السعادة هي دائماً على نسبة الفضيلة والحكمة والطاعة لقوانينهما متخذين هنا شاهداً هو الإله نفسه الذى لا تتعلق سعادته العليا بالخيرات الخارجية بل هي في ذاته، وفي جوهر طبعه الخاص، ومن أجل ذلك كان الفرق بين السعادة والثروة ينحصر بالضرورة فى أن الظروف الطارئة والمصادفة يمكن أن تكسبنا الخيرات الموضوعة خارج النفس، في حين أن الإنسان ليس عادلاً ولا حكيماً مصادفة أو بسبب المصادفة، وعليه فإن الدولة الفضلى هي الدولة السعيدة والناجحة معاً، والدولة شأنها كشأن الفرد لا ينجح إلا بشرط الفضيلة والحكمة[115] .

"وإذا كانت سعادة الدولة تنحصر في إحسان العمل، فلتكن الفاعلية للدولة بجملتها كما هي للأفراد في خصوصهم الشغل الرئيسي للحياة، بمعنى أن الأفكار الفاعلة هي بالأولي التدبرات والتأملات الشخصية الصرفة، والتي

([115]) أرسطو . السياسة . ك 4 . 1 ص ص 237 – 238 .

لا موضوع لها إلا درس أنفسها، وغرضها إحسان العمل، بل إن هذ الإدارة تكاد تكون فعلاً[116] .

العناصر الضرورية لوجود الدولة عند أرسطو:

أكد أرسطو أن الدولة ليست إلا اجتماع أناس متساويين يبحثون بالإشتراك عن عيشة سعيدة، وبما أن السعادة هى الخير الأعلى، وبما أنها تنحصر أيضاً في ممارس الفضيلة وتطبيقها التام، وأن الفضيلة في النظام الطبيعي للأشياء موزعة لأعلى سواء بين الناس، وذلك لأن حظ بعضهم منها قليل جداً وبعضهم مجردون منها تماماً فيكون من البديهي مراعاة الفروق والإنقسامات بين الحكومات.

ولابد للدولة إذا من وجود أولاً المواد الغذائية، وثانياً: الفنون وما يتعلق بها من الأشياء التي لا غنى عنها للحياة التي بها حاجة إلى كثير من الأدوات، وثالثاً الأسلحة التي لاغنى للاجتماع عنها لأجل تأييد السلطة العامة في داخله ضد العصاه ولأجل دفع الأعداء من الخارج الذين يمكن أن يهاجموه، ورابعاً سعة ما من الثروات سواء للحاجات الداخلية أو لأجل الحروب، وخامساً. العبادة الإلهية أو الكهنوت، وسادساً وأخيراً تقرير المرافق العامة والقضاء في الخصومات الفردية.....

تلك هي الأشياء التي لا يسع المدينة مطلقاً، أياً كانت أن تستغنى عنها [117] .

الحكومة الفاضلة عند أرسطو:

([116])نفس المصدر ك 4 . ب3 . ص 245 .

([117]) نفس المصدر . ك 4. ب7 . ص ص 257 – 258 .

الحكومة الفاضلة هي التي تحقق لكتلة كبيرة من الاجتماع البشرى أوسع نصيب من السعادة، وفي المدينة الفاضلة تكون فضيلة المواطنين أمراً واقعياً، وينبغى أن يكون للمرء من الفراغ لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالعمل العام، أما طبقة الجنود والطبقة التي تتداول في شئون الدولة وتحكم في القضايا، فهذان العنصران يشبهان أن يكون هما اللذين يؤسسان الدولة، فيجب أن تكون ملكية الأموال الثابتة لهما (لاحظ الفرق بين أفلاطون وأرسطو هنا بخصوص الحراس والجنود) لأن اليسر يجب أن يتوافر للمواطنين، وهؤلاء هم المواطنون الأصليون، أما الصناع فليس لهم حقوق سياسية لا هو ولا كل طبقة أخرى غريبة عن الأعمال الشريفة للفضيلة (لاحظ أيضاً هنا تطرف وعنصرية أرسطو وتفضيله العمل العقلي على العمل اليدوى) أما الكهنة والذين لهم في الدولة مكان بين ، لا يمكن زارعاً أو عاملاً أن يصل إلى وظائف الكهنوت أبداً، بل المواطنون وحدهم هم الذين يختصون بخدمة الألهة. فالهيئة السياسية إذن موزعة على جزءين: الأول الجند، والثاني الجمعية العمومية، وهذان القسمان العظيمان للدولة يتميز كلاهما عن الآخر، فأحدهما يمتاز بالدوام (الجند) والثاني بتداول الوظائف (الجمعية العمومية) .[118]

ووافق أرسطو على أن سيادة القانون هي عنوان الحكومة الفاضلة والدولة الصالحة، وحجته في ذلك أن أفلاطون أخطأ في محاورته السياسي، عندما جعل الحكومة بواسطة القانون، والحكومة بواسطة الحكام العقلاء (الحاكم الفيلسوف) نوعين متناوبين من أنواع الحكم، وذلك لأن أرشد الحكام لا يمكنه أن يستغنى عن القانون، لأن في القانون صفة موضوعية وطابعاً مجرداً، مما لا يمكن توافره لأى إنسان مهما يكن فاضلاً فالقانون هو " العقل مجرداً

([118]) نفس المصدر . ك 4. ب8 . ص ص 259 – 260 .

عن الهوى" (لاحظ هنا موافقة أرسطو لأستاذه أفلاطون في محاورة القوانين آخر ما كتب أفلاطون)، وللحكم الدستورى أو القانوني كما يفهمه .

أرسطو عناصر رئيسية ثلاثة :

أولهم: أنه حكم يستهدف الصالح العام أو صالح الجمهور، وبذلك يتميز عن الحكم الطائفي أو الحكم الإستبدادى اللذين يستهدفان صالح طبقة واحدة أو صالح فرد واحد.

وثانيهم: أنه حكم قانوني، بمعنى أن الحكومة تدار فيه بمقتضى قواعد تنظيمية عامة لا بمقتضى تحكمي.

وثالثهم: أن الحكومة الدستورية حكومة راضية، تتميز بذلك عن الحكومة الإستبدادية التي تستند إلى محض القوة[119]

التربية والتعليم في مدينة ارسطو الفاضلة :

أولى أرسطو اهتماماً في كتابة عن السياسة كما فعل أفلاطون في جمهوريته بتربية الأطفال ويرى أرسطو أن المشرع الذى يكفل منذ البداية للمواطنين الذين يقوم بتربيتهم أجساماً قوية فأول واجباته تتعلق بأمر زواج الأقارب وقيود السن وما يجب توافره في الزوجين لعقد الزواج. وثانياً ما يتعلق بتناسب الأعمار بين الزوجين والأولاد الذين ينجبونهما، لا ينبغى أن يكون بين الآباء وأولادهم فرق مفرط في العمر، لأنه حينئذ يكون شكر الأولاد لأبويهم الهرمين لا قيمة له، والأبوان من جهتهما لا يستطيعان أن يقوما لعائلتهما بما تحتاج إليه.....

([119]) جورج . هـ . سباين ت. تطور الفكر السياسي . ك 1. ص ص 199-120 .

فالطبيعة قد حددت قدرة النسل إلى سن السبعين على الأكثر في الرجال وإلى سن الخمسين في النساء (لاحظ هنا تأثر أرسطو بأفلاطون) وأن الزواج الباكر قبل الأوان غير صالح للأولاد الذين ينتجون منه، أما الزواج في سن النضج فمفيد في ضمان اعتدال الحواس ويمكن تعيين سن الزواج بثماني عشرة سنة للنساء وسبع وثلاثين أو أقل للرجال.

وينبغي أن تعنى الأمهات طوال مدة الحمل بالتزام نظام معين، ويبعدن عن الكسل ويخففن من الغذاء (لاحظ هنا إبداع أرسطو في دراساته البيولوجية) وإذا كان بجسمهن حاجة إلى النشاط فإن عقلهن ينبغي أن يحتفظ بالسكينة التامة، فإن الأجنة تتأثر بما تتأثر به أمهاتها اللواتي تحملها كما تتأثر الثمرات بالتربة التي تغذيها[120] .

ولتمييز الأطفال الذين يجب تركهم من الذين يجب تربيتهم، فيوصى العناية. بأولئك الذين يولدون مشوهى الخلقة، وأولاد الرجال المتقدمين في السن كالأحداث لا يلدون إلا مخلوقات ناقصة جسماً وعقلاً، كذلك أولاد الشيوخ لأن بهم من الضعف مالا ينفع فيه العلاج[121].

وتربية الأطفال عند أرسطو تحتاج إلى :

1 – العناية الصحية.

2 – الرياضة البدنية.

3 – اجتناب مخالطة العبيد .

4 – اجتناب كل قول وكل فعل غير كريم أمام الأطفال مثل الأقوال الفاحشة[122] .

([120]) أرسطو . السياسة . ك 4 . ب 14 . ص ص 281 -282

([121]) نفس المصدر . ك 4 . ب14 . ص 285 .

وينظر أرسطو إلى التربية مثل أفلاطون، وإلى أنها عمل من أعمال الدولة، ولابد أن تبدأ التربية من الجسم، مادام الجسم وشهواته يتطور بطريقة مبكرة عن النفس وملكاتها، لكن الجسم لابد أن يدرب من أجل النفس والشهوات من أجل العقل، ومن ثم فالتربية لابد أن تكون أولاً وقبل كل شئ تربية أخلاقية. وهذه التربية هامة، لأن المواطن لن يستطيع أبداً أن يكسب عيشه بعمله كمزارع أو حرفي، إذ لا بدله أن يتدرب على أن يكون أولاً مقاتلاً جيداً ثم بعد ذلك حاكماً وقاضياً فاضلاً [123]وكذلك التعليم. لا يكون إلا للأطفال الذين سيصبحون مواطنين، وذلك لأن العبيد يتعلمون فنوناً نافعة، كطهو الطعام لكن أمثال هذه الفنون ليست جزءاً من التعليم المقصود، ولابد للمواطن أن يشكل بحيث يلائم نوع الحكومة التي يعيش في ظلها، ولهذا وجب أن تكون في التعليم فروق تختلف بها مدينة عن مدينة، وذلك حسب حكومة المدينة، ديمقراطية كانت أم أوليجاركية، ولابد للأطفال أن يتعلموا القراءة والكتابة، لأن الغاية من التعليم هي الفضيلة لا النفع[124].

ويتضح مما سبق عرضه اتفاق المثل الأعلى السياسي لأرسطو مع المثل الأعلى لأفلاطون من حيث إيجاد هدف أخلاقي باعتباره الغاية الأسمي للدولة، فالهدف الحقيقي للدولة ينبغى أن يشمل ارتقاء مواطنيها خلقياً، وحصر أرسطو أيضاً مثله الأعلى كما فعل أفلاطون من قبل في دولة المدينة، تلك الجماعة الجماعة الصغيرة المتقاربة التي تكون فيها حياة الدولة

([122]) نفس المصدر ك 4 . ب15 . ص 286 .
وأيضاً . W.Jeager, Aristotle,P,166
([123]) فردريك كوبلستون. تاريخ الفلسفة. م/ص ص 478- 479 .
([124]) برتراندرسل. تاريخ الفلسفة الغربية. ك1. ص ص 309 – 310 .

هي حياة مواطنيها الإجتماعية التي تعلو على مصالح الأسرة والدين والصداقات الشخصية[125].

([125]) جورج . هـ سباين تطور الفكر السياسي . ك1 . ص ص 122 – 123 .

خاتمة

مما سبق يمكن استخلاص النتائج الآتية :

1 – اتفقت طبيعة العلاقة بين مبحثى الأخلاق والسياسة عند كل من أفلاطون وأرسطو، حيث كانت الأخلاق مدخلاً طبيعياً للسياسة، وذلك لأن الدولة غايتها الأولى والقصوى هى تحقيق الخير الأقصى لأفرادها.

2 – تغير الفكر السياسي عند أفلاطون وتطوره، واتضح ذلك في الجمهورية كأول مشروع سياسي للمدينة الفاضلة يخطه أفلاطون وهو في بداية شبابه كأول نموذج وأول محاولة للمدينة الفاضلة في التاريخ البشرى، متأثراً فيه بدولة واقعية هي دولة إسبرطة وخاصة الإهتمام بالجانب العسكرى والحاكم المثالي والشيوعية التي عممها أفلاطون بصفة عامة على النساء والأطفال والمقتنيات وخاصة لطبقة الحراس، وعدم تعميمها على الطبقات الأخرى، ورغماً عن ذلك خصص محاورة السياسي لتعريف السياسي وتحديد علاقته بالدولة وجعله المسئول الأول والأخير عن الدولة وتشبه براعي القطيع تارة، ومجمع البشرية كحائك خيوط تارة أخرى، ثم نفاجئ بهدم حلم الجمهورية وحلم الحاكم المستنير ليرضى أفلاطون بالقانون، وجعل الحاكم خاضعاً له لكن القانون هنا كما يتضح من محاورة القوانين يكاد يكون هو القانون الإلهي ومناداة أفلاطون بالتشبه الإله، على الرغم من أنه جعل العبادات في دولة القوانين خاضعة لدور الدولة والقانون .

3 – أعلن أرسطو في كتابة السياسة صراحة موقفة من جمهورية أفلاطون ورفضه القاطع لمنع القانون من الدولة، ورفضه لمبدأ الشيوعية مع ميل أرسطو الدائم والمتكرر للتأثر بمحاورة القوانين لأفلاطون في كتابه السياسة، ويتضح ذلك أيضاً في عنصرية أرسطو وموقفه من العبيد، وإعلاءه مبدأ ضرورة إيجاد الحاكم الفيلسوف، الذى صوره أرسطو وموقفة من العبيد، وإعلاءه مبدأ ضرورة إيجاد الحاكم الفيلسوف، الذى صوره أرسطو في صورة الحاكم المستنير ودعوته للحكم المطلق القائم على المعرفة، وكذلك تأثره بتربية الأطفال وسن الزواج بالنسبة للرجل والأنثى، وضرورة إخضاع التعليم للدولة والإشراف عليه وإن كان أرسطو لم يفعل مثل ما فعل أفلاطون بضرورة عدم معرفة الأبناء لأولادهم تطبيقاً لمبدأ الشيوعية وجعل الدولة المشرفة على الأطفال، جاء أرسطو بمبدأ الإشراف العام للدولة على الأطفال طبيعياً وأخلاقياً دون المساس بمعرفة هؤلاء الأبناء بآبائهم.

4 – على الرغم من تفرقه أرسطو وتمييزه بين أنواع الحكومات حيث ميز بين حكومات فاسدة وحكومات صالحة، إلا أنه لم يوافق على الديمقراطية كحكومة من ضمن الحكومات الصالحة التي حددها ولكنه فضل الحكومة الأرستقراطية، وأتضح ذلك أيضاً في تفضيله للعمل العقلي والمعرض على أصحاب العمل اليدوى، بدليل أنه رأى أن الصناع والزراع والحرفيين ليس لهم حقوق سياسية .

5 – مفارقة كل من أفلاطون وأرسطو في مفهومه للدولة، بمعنى التذبذب بين المثالية والواقعية، فنجد أفلاطون بدء حياته السياسية مثالياً ثم انحرافه عن الحاكم الفيلسوف وخضوعه للواقع السياسي

وإقراره للقوانين، بمعنى أدق أن أفلاطون قدم لنا مدينتين، وأرى من جانبى أن تلك المدينتين كانت الدافع الحقيقي للقديس أوغسطين في تقسيمه في كتابه مدينة الله، المدن إلى مدينتين مدينة الله والمدينة البشرية (المدينة السماوية والأرضية)، أما أرسطو فبدء واقعياً ثم أنتهى مثالياً بدعوته على القانون الإلهي .

6 – إتفاق كل من أفلاطون وأرسطو في مفهوم وطبيعة المواطنة كمصطلح سياسي يحدد علاقة الفرد بالدولة.

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصادر باللغة العربية :

1- أرسطو . السياسة . ترجمة عن الإغريقية بارتلمى سانتهلير، ونقله إلى العربية أحمد لطفي السيد. الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة. د.ت

2- أفلاطون. محاورة الجمهورية. ترجمة ودراسة د/ فؤاد زكريا. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1974 .

3- أفلاطون . محاورة القوانين. ترجمها من اليونانية إلى الإنجليزية د 0 تيلور. نقلها إلى العربية محمد حسن ظاظا. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة1986 .

ب- المصادر الأجنبية :

1-Aristotle, Nicomachean Ethics, Translated by I. L. Ackrill Keagen Paul, London, 1973.

2-Aristotle, Politics, Translated with an introduction by Ernest Barker, Oxford University, New York, 1962.

3-Plato, Statesman, Translated by. B. Jowetr, in Great Books of The Western World, Chicago, New York, 1988.

جـ - المراجع العربية والمترجمة إليها.

1 -د/إبراهيم درويش . علم السياسة. دار النهضة العربية. القاهرة . 1974

2 -د/أحمد فؤاد الأهواني. أفلاطون. دار المعارف. القاهرة 1991.

3 –د/إمام عبدالفتاح إمام. الطاغية. دراسة فلسفية لصور من الإستبداد السياسي سلسة عالم المعرفة. الكويت 1994 .
4 –د/أمير حلمي مطر. الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها. دار المعارف القاهرة 1988 .
5 –د/جورج كتوره. السياسة عند أرسطو. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت 1987 .
6 –د/رفعت السعيد. الديمقراطية والتعددية. دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق مكتبة الأسرة. القاهرة 2005 .
7 –د/عبد الفتاح حسنين العدوى. الديمقراطية وفكرة الدولة. سلسلة الألف كتاب (532) الإدارة العامة للثقافة. القاهرة, 1964 .
8 –د/عثمان نوية. المفكرون من سقراط إلى سارتر. مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1970 .
9 –د/على عبدالمعطي. فلسفة السياسة بين الفكرين الإسلامي والغربي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية1998 .
10 د/فؤاد محمد شبل. الفكر السياسي. دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية الجزء الأول . الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة1974.
11 د/مجدى كيلاني. الفلسفة اليونانية من منظور معاصر .دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية 2005 .
12 د/محمد على أبو ريان. الفلسفة اليونانية. الجزء الثاني. أرسطو والمدارس المتأخرة دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية 1996 .

13 د/محمد على أبو ريان. تاريخ الفكر الفلسفي. الفلسفة اليونانيةج 1 من طاليس إلى أفلاطون دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية 1980 .

14 د/محمد فتحي الشنيطى. نماذج من الفلسفة السياسية. مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة, 1961 .

15 د/مصطفي العبادى. ديمقراطية الأثينيين. عالم الفكر. وزارة الإعلام. الكويت العدد (2) 1993 .

16 د/مصطفي النشار. تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي .ح 2. دار قباء للطباعة والنشر القاهرة 2000 .

17 د/يوسف كرم . تاريخ الفلسفة اليونانية. لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة 1966 .

المراجع المترجمة إلى العربية :

1 – أ.هـ.م جونز. الديمقراطية الأثينية. ترجمة د/ عبدالمحسن الخشاب. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1976 .

2 – إرنست باركر. النظرية السياسية عند اليونان. ترجمة لويس إسكندر، راجعة د/ محمد سليم سالم. مؤسسة سجل العرب. سلسلة الألف كتاب. القاهرة .د.ت .

3 – ارنست كاسيرر. الدولة والأسطورة . ترجمة أحمد حمدى محمود . مراجعة أحمد خاكي الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1975 .

4 – برتراندرسل. تاريخ الفلسفة الغربية. ك 1 الفلسفة القديمة. ترجمة د/ زكي نجيب محمود مراجعة د/ أحمد أمين . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة1967 .

5 – برتراندرسل. حكمة الغرب. الجزء الأول .ترجمة د/ فؤاد زكريا. عالم المعرفة . الكويت1983 .
6 – البيرريفو. الفلسفة اليونانية. أصولها وتطوراتها. ترجمة د/ عبدالحليم محمود، أبو بكر ذكرى. مكتبة دار العروبة.القاهرة 1958 .
7 – جورج . هـ . سباين. تطور الفكر السياسي . الكتاب الأول. ترجمة حسن جلال العروس. تصدير . عبدالرازق السنهورى. مراجعة وتقديم عثمان خليل عثمان . دار المعارف ط4 القاهرة 1971 .
8 – جورج سارتون. تاريخ العلم. ج3 ترجمة لفيف من العلماء والفلاسفة تحت إشراف د/ إبراهيم مدكور وآخرون. دار المعارف. القاهرة 1991
9 – فردريك كوبلستون. تاريخ الفلسفة. المجلد الأول اليونان وروما. ترجمة د/ إمام عبدالفتاح إمام. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة 2002
10 – الكسندركواريه. مدخل لقراءة أفلاطون. ترجمة عبد المجيد أبو النجا.مراجعةد/ أحمد فؤاد الأهوائي. الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة .د. ت
11 – د/هنرى توماس. أعلام الفلاسفة كيف نفهمهم. ترجمة د/ مترى أمين، مراجعة وتقديم د/ زكي نجيب محمود دار النهضة العربية . القاهرة 1964 .

د-المراجع الأجنبية :

1-A. H. Armstrong, An introduction to Ancient Philosophy London, 1977.

2-A.E. Taylor, The Mind of Plato, Paper Backs, The University of Michigon, Press, 1960.

3-E. Allen, Greek Philosophy, Thales to Aristotle, Collier Macmillan, London, 1985.

4-E.Zeller, out lines of the History of Greek Philosophy, Translated by L. R. Plamer, Kegan Paul, London, 1931.

5-Ebarker, The Political Thought of Plato and Aristotle Library of Congress, New York, 1959.

6-John Burnet, Greek Philosophy, from thales to plato, Macmillan New York, 1964.

7-Nicklas Pappas, Plato and the republic, New Fetter Lane, London, 1995.

8-R.H.S. Crassman, Plato Today, Oxford University, London, 1959.

9-Richard Kraut, Introduction Tody, Oxford University, London, 1959 Cambridge University, New York, 1997.

10-T.A. Sinclair, A History of Greek Political Thought , Routledge and Kegon Paul, London, 1967.

11-Werner. Jeager, Aristotle, Translated by. R. Robinson, Oxford University, London, 1962.

هـ- المعاجم والموسوعات العربية:

1 -د/عبدالمنعم الحفني. المعجم الفلسفي. الدار الشرقية للنشر والتوزيع. القاهرة 1990 .

2 -د/ مراد وهبة. المعجم الفلسفي . دار مأمون للطباعة والنشر. ط 3 القاهرة 1979 .